

	داخلہ نمبر
	فن نمبر
	مقام نمبر

۱۰۸/۸۰۸

10/14

فهرسة هذه الرسالة المسماة بإيقاظ النيام في الاهلة والصيام

٢	المقصد الاول في سبب اختلاف مدخل ومخرج شهر رمضان في المدين
٣	ذكر احوال من لم يقبل الشرع بشهادتهم برؤية الهلال
٨	ذكر البواعث على تجريمهم بالشهادة المزورة
١٠	ذكر البواعث على قبول شهادتهم من المتساهلين
١١	المقصد الثاني في وجه تسمية هذه الرسالة بإيقاظ النيام
١٢	المقصد الثالث في وجوب الرجوع الى الحق
١٣	المقصد الرابع فيما اعتمد العلماء من الاحكام الشرعية
١٤	المقصد الخامس في ذكر منقول هذه الرسالة من كلام الائمة الشرعية
١٥	المقصد السادس في وجوب الاحترام لسائر العلماء
١٦	في الاعتذار من المؤلف
١٧	الباب الاول في ذكر الرؤية الشرعية
١٧	الفصل الاول في معنى الهلال
١٨	الفصل الثاني في معنى اللام في صوموا الرؤية
١٨	الفصل الثالث في ان التعرض لرؤية الاهلة فرض كفاية
١٩	الفصل الرابع في بيان المراد بالرؤية التي يجب التعرض لها
٢٠	الفصل الخامس في شروط شاهد الرؤية
٢٣	الفصل السادس في شروط المشهود به وهو الرؤية
٢٦	معنى امكان الرؤية في العقل والشرع والعادة والحس
٢٧	معنى استحالة الرؤية في العقل والشرع والعادة والحس
٢٩	الفصل السابع في ما يخص بعلم الفلك وفيه عشرة مباحث
٢٩	المبحث الاول في تعريفه
٣٠	المبحث الثاني في حكم تعلمه من وجوبه وحرمة

٣٣	المبحث الثالث في علم الحساب الذي يعمله في الشرع وينسب اليه
٣٥	بيان الحساب الذي يلغيه الشرع
٣٥	بيان الحساب الذي يجوز له ان يفعل بحسابه
٣٦	المبحث الرابع في معنى حديث انا امة امية
٣٨	المبحث الخامس في الفرق بين الاستحالة العادية والعقلية
٣٩	المبحث السادس في تفسير الصحابة وغيرهم معنى منازل القمر التي ذكرت في القرآن
٤٣	المبحث السابع في معنى استئثار القمر وسراره وتقمقه مسيره من الغرب الى الشرق
٤٦	المبحث الثامن في غاية امكان توالي الشهر الناقص اربعة اشهر
٤٨	المبحث التاسع لاي تعيين لاقطها يرى الهلال لاختلاف عرض القمر وعرض البلاد
٤٩	المبحث العاشر في علم امكان الرؤية واستحالتها بجدوله
٥٦	في تقويم النيران بجدوله وكيفية كل منها
٦٥	الفصل الثامن في الاسباب التي ترد شهادة الرؤية بها
٦٧	الفصل التاسع في ذكر المسئلة الغريبة في قبول شهادة الرؤية
٧٠	في بيان خطأ القابلي لتلك الشهادة وردد حججهم
٨٥	الفصل العاشر في ذكر مسائل تتعلق بهذا الباب
٨٥	الاولى المتولي لقبول الشهادة هو القاضي
٨٦	الثانية المتولي للقاضي هو السلطان
٨٧	الثالثة في التحكيم
٨٧	الرابعة في وجوب استفصال الشهود
٨٨	الخامسة في عدم وجوب الصوم لتعذر القاضي
٨٨	السادسة في الاستكفاء بشهادة مستور العدالة
٨٩	السابعة في اتفاق المطالع واختلافها
٩١	الثامنة في حكم كتابة القاضي او النواب
٩٣	التاسعة في اسباب وجوب الصوم

العاشرة في وجوب اخفاء الصوم	٩٣
الحادية عشرة في تكميل شهر شعبان او غيره	٩٤
الثانية عشرة في ذكر يوم الثلاثاء من شعبان	٩٤
الثالثة عشرة في حكم من صام في بلد ثم سافر الى بلد آخر	٩٥
الباب الثاني في ذكر منسائل متفرقة	٩٦
مسئلة شهد اثنان الخ	٩٧
مسئلة اذا صمنا بشهادة عدل الخ	٩٧
مسئلة عمن لو اخبره عدل بغروب الشمس الخ	٩٧
مسئلة شرب شخص بعد اذان الصبح الخ	٩٨
مسئلة في صوم المسافر الخ	٩٨
مسئلة في جواز الفطر لنحو المحصدين بشروطه	٩٨
مسئلة عمن قضا رمضان ونوى صوم السبت معه	٩٩
مسئلة ظاهر حديث ثم اتبعه ستا من شوال الخ	١٠٠
مسئلة نوى صوم يوم عرفه مع فرض الخ	١٠٠
مسئلة الصائم اذا دخل الماء في اذنيه عند الفصل	١٠١
مسئلة فقيه يحدث ان صوم الاثنين والخميس الخ	١٠١
مسئلة في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية الآية	١٠٢
الباب الثالث في ذكر بعض فضائل الصيام	١٠٢
الترغيب في الصيام	١٠٣
الترهيب في الصيام	١٠٤
الترغيب في القيام	١٠٥
الترهيب من التقصير في التراخي وغيرها من الصلوات	١٠٦
الترغيب في التلاوة بادائها والترهيب في التلاوة بغير ذلك	١٠٦
الحاتمة في نذب التكبير في اواخر السور عند الختم	١٠٨

٨٣٦
ايقاظ النيام في ما يتعلق بالأهلة والصيا

جميع العبد الذليل عثمان بن عبد الله بن عقيل
ابن يحيى العلوي الحسيني عفا الله عنه
ومن والديه وعن جميع
المسلمين آمين

checked
87

طبع في مطبعته المباركة في بتاوي سنة ١٣٣١ الف وثلثمائة واحد
وعشرين
من سنة هجرة المصطفى سيدنا وشفيعنا محمد رسول رب العالمين

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق من شاء من العباد لتبيين احكام شريعته على وفق المراد بصحيح النقل من حلتها العلماء الامجاد للعمل بمقتضاها والسير في جادتها لحصول القبول منه والامداد والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي الى سبيل الرشاد وعلى اهله واصحابه ومن تبعهم من يومنا الى يوم المعاد **وبعد** فهذه رسالة على مذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه في ما يتعلق بمدخل ومخرج شهر رمضان المعظم لبدء صيامه وختامه وما يتعلق بالصيام وما يعمل في شهره من التلاوة والقيام وما يحسن به الصوم على وجه القام وكل ذلك بالنقل من كلام ائمتنا الاعلام مسيبا لهذه الرسالة بايقاظ النيام فيما يتعلق بالاهلة والصيام وهي مرتبة بمقدمة وثلاثة ابواب وخاتمة راجيا من المولى الرحيم ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم ونافعة لمن عمل بها في الدين القويم ومقربة الى رحمة في دار النعيم انه اكرم الاكرمين وارحم الراحمين

المقدمة

في ذكر ستة مقاصد ينسب تقديمها في صدر هذه الرسالة وامامها

المقصد الاول

في ذكر سبب اختلاف مدخل ومخرج شهر رمضان فيما بين المدن والامصار والاقاليم والاقطار الذي كثرت تكرار وقوعه في كثير من السنين فلهذا الاختلاف بعضه يعذر الشرع ويحكم بصحة صوم اهله كل بلد سواء المتقدم والمتأخر وذلك كحصول الرؤية المعتبرة في

بلد فصام اهله قبل اهل بلد آخر لم ير اهل الهلال لاستحالة رؤيته
 او لما نزع خوغيه او لاختلاف المطالع وبعض هذا الاختلاف لم يعذر الشرع
 بل يحكم ببطلان تقدم صوم اهل بلد او فطرهم على اهل بلد اخر وذلك كاثبات
 الشهر للعامة بالحساب كما سيأتي بيانه في المبحث الثالث من الفصل
 السابع وهدون الشرع لم يعتبر الحساب بالنسبة لصوم العموم وكذا
 يحكم الشرع ببطلان الصوم او الفطر اذا ثبتوا الشهر بشهادة
 من لم يقبل الشرع شهادتهم لفقد شرط الشاهد الذي سيأتي ذكره
 في الفصل الخامس اولفقد شرط المشهود به الذي سيأتي في الفصل
 السادس **وهذه** المسئلة الاخيرة قد تكررت وقوعها في سنين
 عديدة وهي حاصلة من تجري الشهود بالشهادة المزورة ومن تساهل
 من يقبلها منهم حتى قيل ان هذه المسئلة قد باضت الشياطين
 فيها بل قيل انها فرخت فيها حيث انتهت دواعيها الى غيب ما يسمع
 وهي المسئلة الآتية في الفصل التاسع التي قد نشرت فيها الوية النزاع
 وظهرت شقاقشق الترفاع وغالب ما اتينا بذكره من ههنا الى ذلك
 الفصل تأسيساً وتهيداً لتلك المسئلة الآتية كما هو ظاهر للمتأمل
وقد صنف الأئمة المحققون من اسلافنا وغيرهم رسائل عديدة
 وارسلوا مكاتبات مفيدة في الانكار على المتجربين بشهادة هلالها
 والنوم على المتساهلين بقبولها ولننقل ههنا من تلك الرسائل و
 المكاتبات ما يعلم به اتعاقرهم على خطأ هؤلاء الشهود وعلى تساهل
 من يقبل شهادتهم ثم نتبع ذلك بذكر البواعث الداعية على تجري
 الشهود بالشهادة المزورة مع البواعث التي حملت المتساهلين على

تقبلها **فمن** مصنفاتهم فيما ذكر رسالة شيخنا السيد الفاضل الورع
 محسن بن حسين العطاس حيث قال فيها ان المتساهلين لم يزلوا في سابق
 الزمان يتساهلون ويتجرون ولم يزال الصالحون عليهم يتكرون ويخالفون
 وفي هذا الزمان لم يتكر اكثر الاعيان على المتساهلين بل هم يوافقون
 وبهم يقتدون ولا كان السلف الصالح كذلك وسنبين انكارهم على
 متساهلي زمانهم فيما نقله من كلامهم ومن تأمل كلامهم رضي الله عنهم
 وجدهم على نسق واحد متفقين على التثبت والاحتياط خصوصا لما دخل
 ومخرج شهر الجيام الذي هو احدى اركان الاسلام فلا شئت عندهم صومه
 ولا فطره الا بالبحجة الشرعية انتهى **ومن** ذلك رسالة الحبيب طاهر
 ابن محمد بن هاشم حيث قال في صدرها وبعد مما عمت به البلية
 وعظمت به الرزية التجري برؤية الاهلة والشهادة بها ممن ليس
 من اهلها اذ لو بحث عن حال اكثر المتعرضين لها الموقفين لعامة
 المسلمين في محظورات عظيمة وما هم عليه من الجهالة والتقصير
 لقضى منه العجب ولكننا في زمان عن فيه الناصحون لاهل التقصير
 عن ورطات التصدي لما ليسوا له باهل انتهى **ومن** ذلك رسالة
 الحبيب عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه المسماة قاطع الجدل في
 مسألة الهلال قال في اخرها ثم انقول انه وقع التساهل في
 هذه الزمان وارتفعت عنهم الامانة وبدت منهم الحيانة وصاروا
 معرضة للتهم فوجب على الحاكم الاستفصال بحسب الاعوال
 والتقصير عن حال الاختلال انتهى **ومن** ذلك خطبة العلامة
 الحبيب طاهر بن حسين حيث قال فيها ومن المهم الاحتياط

والتثبت في رؤية الالهة لانها موافقت لشرايع الملة وقديم
 الابتلاء فيها بسدة الفحص والتنقيب وتداعي الامر حتى انتهى الحال
 الى حصول شيء عجيب يحبه الطبع ولا يقبله الشرع وانما نشاء ذلك
 من التساهل في قبول كل مردود لا يعد في المرضيين من الشهود
 حتى تغفلوا في التقديم وبابنوا ساير الاقاليم والنصيحة من
 الدين والذكرى تنفع المومنين فينفي ان تنسب للرؤية ثقاة
 اجلة يود ونها لله لا لحظ ولا علة ولا يتعرضون لها اذا قطعت
 باستحالتها الادلة لان التصديب لها مع الاستحالة بحيث في الجملة
 انتهى **ومن** مكاتباتهم وراسلاتهم رضي الله عنهم **من** ذلك
 ما كتبه الحبيب العلامة وطب الارشاد السيد عبد الله بن علوي
 الحداد لتلميذه الحبيب العلامة احمد بن زين الحبشي قال في اثنائه وما
 ذكرتم من ذكر بعض المتعرضين لرؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان
 وكذلك من رمضان فالكل منهم غير مصيب وليس لهم في الاحتساب نصيب
 ولكنهم من المتكلمين بما لم يكلفوه وقد خالفوا فيما عملوا الشرعيان
 والامور الحسابيات من شأن المنازل التي ذكرها الله في كتابه العزيز
 في غير موضع من القرآن ولو كان ثم ولاية ممن يلي هذا الامر
 لكان الوجه في هذا الشأن اتمام شعبان ثلاثين وشهر رمضان
 كذلك الا ان تبين الروية في آخرها على وجه جلي لا شبهة فيه ولا
 اشكال نفوذ بالله من الضلال ونستغفره ونحمد على كل حال انتهى
ومن اثنائه مكاتبة له ايضا والعيد عندنا بزعم من لا معرفة
 له بالاحد واما مع اناس خاصة فلم تخطر الا بالاثنتين لان التقى

رأي يوم السبت رؤية محققة رآه عدد التواتر ومن لا يحصى من المترجمين
 من البلد لذلك وغيرهم ثم شهد به ليلة الأحد من لا يوبه بحال ولا يكثر
 في مقال فاقض من ذلك العجب الى آخر ما قال **ومن** اثناء مكاتبة اخرى
 له ايضا وبلغنا انكم لم تعيدوا وكذلك اهل شبام واهل سيون الا يوم
 الخميس فقد اصبتم الحق والصواب في ذلك وسلمتم من متابعة اهل الزيغ
 والخراب الذين لا يرفعون عن الباطل ولا يعترفون على انفسهم بالخطاء وان
 كانوا صخبطين وان تدعهم الى الهدى فلن يهتدوا اذا ابدا انا جعلنا
 على قلوبهم اكنة ان يفقهوه وفي اذانهم وقرا الى آخر ما قال **ومن**
 ذلك ما كتبه للعلامة الحبيب عمر بن عبد الرحمن البار نفعنا الله بهم قال في اثنا عشر
 وما شرحت من مسألة دخول الشهر فهذه مسألة قد طال تحبص الفقهاء
 فيها سنين وقد كثرت الكلام بيننا وبينهم في ذلك حتى انا امسكنا عاما او عامين
 عن الفطر معهم لتجريحهم بغير علم بالافلاك والابحاث فيمن تصح شهادته
 ومن لا تصح وهم يتصمون ويتغامون عن الحق لغلبة الهوى عليهم والله
 المستعان انتهى **ومن** ذلك ما كتبه العلامة الحبيب عبد الرحمن بن
 عبد الله بلقيته للشيخ عبد الرحمن بن احمد باوزير قال بعد الخطبة فانه وصل
 اليها مکتوب من سيدنا الحبيب احمد من اجل الهلال حيث كتب القاضي انه
 ثبت بشهود ثقات فاعلم يا محب ان اكثر العلماء كالشيخ ابن حجر والرملي
 وزكريا والمشرقي وغيرهم قالوا لا يقبل في الشهر ولا غيره الا الشهور
 العول الذين لا يخلون بصلاة ولا غيرها واختار الا ذرعي وناس قليلون
 ان العدالة اذا فقدت وعمر الفسق قضى بشهادة الامثل فالامثل للمروءة
 تبعا لبعض المالكية ورده ابن عبد السلام وغيره اذا علمت ذلك فاعلم ان

قضاء الزمان قبلوا شهادة الضرورة من غير ما ضرورة اذ لو سلمنا ان الضرورة
 في الاموال والديون لكثرتها حاجة فلا ضرورة في الاشهر خصوصا رمضان الذي
 يعمل اهل الورع والدين والاحتياط فمن يرضى ان يجعل بينه وبين الله باجها
 الذي لا يؤمن على اوقية فيؤمن على المسلمين انتهى **ومن** ذلك ما كتبه
 الحمد للعلامة الحبيب محمد بن عمر بن طه السقافى قال في اثنايه وما شرحتكم
 من نشان الاجتماع والمواقعة على تمام شهر رمضان وانسلاخ شوال كما
 ينبغي فذلك بحمد الله من فضل الله والا فقد كاد اهل الزيف والضلال ان
 يضلوا المسلمين بضلالهم ويكبرونهم متن جهالتهم فانهم يدعون في ادخال
 الشهور وفي اخرجها بالاقبول له ولا استماع عند العلماء بالشرع ولا علماء
 الحساب انتهى **ومن** ذلك ما كتبه ايضا للحبيب العلامة محمد المذكور مرة اخرى
 قال في اثنايه وما شرحتكم من احوالهم من حيث الجراة في مثل دخول هذا
 الشهر العظيم صياما وافطارا فها هي بالمرّة الاولى منهم فنستعين الله
 عليهم ونستمد بهد منه يهديهم به او يعيرهم به وقد لا يزالون خائبين
 مغلوبين انما غلب لهم ليزدادوا اثنا ولهم عذاب مهين **ومن** ذلك ما
 كتبه العلامة الحبيب طاهر بن محمد بن هاشم للحبيب العلامة القاضي
 علوي بن سميح قال بعد الخطبة ثم الذي تنهي الى علمكم الشريف اعلامكم
 بانكم حفظكم الله في الحركات والسكنات تحبون المذاكرة مع اخيكم ويدر الحكم
 بينكم وبينه واراكم في مسئلة الشهور كالمعرضين عن المذاكرة فيها حتى
 آل الامر الى الوقوع في امور خطيرة سيما ما يتعلق بهما من الامور العامة و
 كثرة ما يترتب عليها من الاحكام كالعدد والمواريث والصيام الخ فغير ذلك ثم
 هذه المخظورات تركبت بشهادة من اعذر الشرع بقبوله والحكم بها فتهذر

وأما كلام القائل بقبول شهادة الأمثل خصصوها في الأموال والألتعذر استيقاظها
 وفي النكاح والألتعذر بقاء التناسل واشترطوا فيه صدق المحجة ولا يعرف
 له كذب وأما هؤلاء المتصدين لرؤية الهلال فعاملهم بحكمة قميص يظهر
 لك منهم من السرقة والكذب ما يقضي إلى العجب وأما الأهلّة فما الذي يوجب
 إلى قبول الأمثل فيها فإذا رآه العدل فذاك والأفتحصيل الرؤية ليس واجبا
 وإنما الواجب التعرض وفي البلد من الأخيار الظاهريين بصفة العدالة لهم
 الغفير وقد تعرضوا لها ولم يروا لصدقتهم في عدم الرؤية لا لعدم النظر انتهى
وهذا آخر ما نقلناه من كلام أئمة السلف العدول الأخيار ما يدل على
 على اتفاق كلمتهم في الإنكار على المتجربين بشهادة رؤية الأهلّة لما
 يترتب عليها من المخظورات العظيمة وفي العموم على المتساهلين بقبول
 شهادتهم وكفى بهؤلاء الأئمة قدوة واسوة وبالله التوفيق ٦٦٦
وأما البواعث الداعية على تجري شهادتي الرؤية بالزور فقد
 قال العلامة الشيخ عبد الله بن أحمد بأسودان في شرحه على خطبة
 الحبيب طاهر بن حسين عند قوله يودونها لله لا لحظ ولا علة فيه التنبيه
 على أن المتعرضين لرؤية الهلال في هذه الأرض لعدوم مروتهم ودينهم
 يلاحظون أمور ليست من الدين بل لينسب إليهم أنه حصل على أيديهم
 ما يبيح به الأراذل ويثبتون عليهم الأسافل وحقيقة هذا المدح أنه
 قدح وذم ومقت الله كذا كذا أشد وأعظم انتهى وبعض المتعرضين للرؤية
 يظن بجهالة أن في حمله الناس على الصيام أجرا ويكون ممن يقصد
 بيان عدايته فتتخذ ذلك وسيلة إلى أن يزكى ويصير مقبولا عند الحكام
 وبعضهم يمتن جهالة وغرارة حماقة يظن أن في حمل الناس على

الفطر ثواب ادخال السرور في قلوب الصبيان الى غير ذلك مما
 جرى من مدعي الرواية من الرعايا ما نج بذكره الاسماع **وقد**
 يكون الشاهد يرى شعاع نجم في خلال السحاب مثلاً او يرى قطعة
 حمرة من شعاع الشمس في خلال ذلك فيتحيل عنده انه الهلال
 وقد قال الشيخ ابن حجر في التحفة في اضراب العيدين لكثرة الغلط
 في الالهة انتهى **هذا** وقد تبين كذب شهود روية هلال شوال
 في ماضى من السنين ببلدة وكان بها كثير من العلماء فافطروا
 وعيدوا بشهادتهم قبل سائر البلدان بيوم فقيض الله بعض
 العلماء من بلد اخر وقصد تلك البلدة وطلب احضار هؤلاء
 الشهود في محضر من العلماء وكان ذلك المحل ترى الشمس فيه فقال
 لهؤلاء الشهود ارايتم هذه الشمس الآن قالوا نعم رايناها
 قال لهم اذا صدقتم في رؤيتكم اياها فاحلفوا بالطلاق على
 رؤيتها فحلفوا ثم قال لهم فكذلك اذا صدقتم في رؤيتكم هلال
 شوال هذه السنة في الليلة التي تشهدتم بها عند القاضي
 فاحلفوا بالطلاق على رويته فامتنعوا من اليمين واقتضوا
 بالكذب المبين فظهر كذبهم حينئذ عند القوم وتبين بذلك
 بطلان فطرتهم في ذلك اليوم **وقال** صاحب كتاب المقاصد
 السنية ومن تأمل كتب الاحكام وتأمل كلام العلماء الاعلام ..
 كما الماوردي في الاحكام السلطانية وحجة الاسلام في الاحيا
 وصاحب الانوار وغيرهم وانصف عرف واعترف ان صاحب الامر
 العام من الولاة والحكام اذا عرف بهوى العوام وتجري من لا

يوثق بدينه وورعه من الغشام في التعرض لرؤية الهلال وتجزيهم
على الشهادات بها مع عدم تجزئهم في تحقيقها فله منعهم من ذلك
على وجه العموم انتهى **وأما البواعث** والدواعي التي حملت
المتساهلين على قبول شهادة من ذكر فانها تحصل بواحد من
هذه الاسباب الثلاثة **الاول** وهو ما عمه الابتلاء به وذلك
ما الشبهة وقعت منهم او تعصب وعناد وسياتي في الفصل
العاشر بيان موارد شبههم وبواعث عنادهم وتعصبهم
مع بيان طرائق الرد عليهم من نصوص الأئمة ما نرجوا ان
لا يقف عليه منصف الا اتبعه ولا متعسف الا ردعه عن تفسيره
ومنه **الثاني** خوف الحياء من مذمة الاسافل ولوم الارذل
فيما اذا وقع الصوم او الفطر في بلدته متاخر عن غيرها من
البلدان كما يفهم مما تقدم عن الشيخ عبد الله باسودان في
باعت تجري الشهود **الثالث** وهو الغالب في بلدان جاوا
التي هي ما واغربة الدين ومغوى الشياطين وهو ما ارتكبه
الرعا مما سمح بذكره الاسماع هو مراعاة بعض الزنادقة
من قضائهم لمقصود ولاية امورها في تعيين يومي الصوم
والافطار بلا توقف على رؤية الهلال في ليلتهما فيؤسسون
لوافق مرادهم بتقديم قبول شهادة من ذكر في هلال شعبان
مع عدم وجوده واستحالة رؤيته وذلك لاجل حصول تعيين
يوم الصوم بكمال شعبان ولاجل حصول تعيين يوم العيد
بتمام الصوم ثلاثين او بقبولهم شهادة من ذكر في هلال

رمضان في ليلة اليوم الذي سبق تعيين الصوم فيه مع استحالة
رويته أو عدم وجوده في تلك الليلة وذلك لاجل حصول تعيين يوم
العيد بمقام الصوم ثلاثي والحال انهم ليسوا بمقهورين من ولاية
الأمور وانما فعلوا ذلك لمراعاة غرضهم ليحصلوا الوجاهة عند
بار تكاب هذا المحظور فنسأل الله السلامة من جميع المآثم والملاهي

المقصد الثاني

في ذكر المراد بالنيام في تسمية هذه الرسالة بإيقاظ النيام
فالمرادون بذلك أربعة اشخاص **أحدهم** من كان جاهلاً
بأحكام ما يتعلق بالأهلة والصيام فهو يحمله بذلك كالتأني
وايقاظه بمعنى ارشاده بهذه الرسالة الى معرفة ذلك
وثانيهم من كان عارفاً بتلك الأحكام ولكن خفي عليه بعض
قيودها مثلاً فهو بالنسبة الى ذهوله عن ذلك تشبيه بالتأني
في الجملة وإيقاظه هو تنبيهه وإفادته بها في هذه الرسالة
ليكون على بصيرة في دينه وزيادة في علمه **وثالثهم** من كان
عارفاً بجميع ما ذكر ولكنه أخذه ما أخذ الناس وهو السكون
والاعراض عما جرى من المتساهلين في قبول شهادة الرؤية
من اعداء الشرع قبولها منهم وعما جرى من جرأة هؤلاء
الشهود وما يترتب من شهادتهم من المفاسد في الدين فسكوتهم
عما ذكر بلا مانع ولا ضرورة عليه مع ما يترتب عليه من التمسك
النهي عن المنكر مع القدرة عليه **والرابع** كتم الحق وعدم المعاونة
والمظاهرة على احقاق الحق فهو يشبه **الثانية** كالتأني في

سكوته واعراضه عما ذكر ويكون معنى الايقاظ في حقه هو طلب
 نصره الشريعة منه. مما يقدر عليه من بذل النصيحة واطهار الحق
 كما هو واجب عليه وعلى امثاله ليكون من اعوان الشريعة وليفوز
 بالاجر العظيم من الله تعالى **وليعلمهم** من كان من المتبحرين
 بتلك الشهادة المزورة او من المشاهدين في قبول شهادة من ذكر
 فاقداهم هؤلاء على ما ذكر لجهالتهم او لعنادهم او لضعف يقينهم
 في الدين حيث انهم مستغرقون في نوم غفلتهم وجهالتهم ولا
 ينتبهون الا اذا ماتوا وعابنوا العتاب او العذاب لخبران الناس
 بنيام فاذا ماتوا انتبهوا فمعنى ايقاظهم بهذه الرسالة هو
 نصيحتهم وتذكيرهم بها ليرجعوا الى الحق ويتبعوه فيسلموا
 فهؤلاء الاربعة هم المرادون بالنيام في تسمية هذه الرسالة
 بايقاظهم **واما** من كان مستيقظا سالما من تلك الاحوال
 لاربعة فلامعنى لايقاظه بل المطلوب منه ان ينبه الموقظ
 اذا نعس بنوم سهوه وهفوته والله الموفق والمعين

المقصد الثالث

في ذكر ان الرجوع الى الحق من اهم الواجبات ومن اخلاق اهل
 الكمال وان اجدر باعله من الاصرار على مقابله وان
 حمل النفس عليه مما دخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم حفت
 الجنة بالمكاره وان به تحصل النصرة للدين المتين من المؤمنين
 وبه يمتاز المنصف من المعاند المتعسف وان الحق الذي يجب
 الرجوع اليه لا يشترط كون صدوره من الاعلم او الافضل بل

الحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها التقطتها ورب حامل فقه
الى من هو افقه منه وكفى لها فعل سيدنا عمر رضي الله عنه
حين نبهته امرأة فقال اصابتم امرأة واخطاء عمرا وكما قال
رضي الله عنه وشواهد الباب كثيرة قال الشيخ علي بن قاضي
في الاجوبة الواضحة قال بعض العلماء من تلقى الحق بالقبول اول
وضوحه امتلا قلبه من نور الهداية وانقشعت عنه حجب
الغواية ومن عارضه اول وضوحه واعمل فكره في رده قلب الله
قلبه عنه كما قال تعالى ونقلب افئدتهم وابصارهم كما لم يؤمنوا
به اول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون

المقصد الرابع

في ذكر ان ما اعتمدته العلماء المعتبرون وسر محوه من الاحكام الشرعية
في مصنفاتهم هو المبين لما في السنة المبينة لما انزل الله تعالى
من الاحكام الذي لا يجوز العدول عنها ولا الحكم بغيرها كما
صرح به الامام الشعراي في الميزان وكذا غيره من الائمة
وقال العلامة الحبيب عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه قد تقررت
الاحكام وقواعد الاسلام ما بين مجمع عليه ومختلف فيه وتم
اخذه من الكتاب والسنة ودونت على ذلك كتب الاصول
والفروع انتهى **وقال** الشيخ ابن حجر في التحفة ونقل القرافي
وابن الصلاح الاجماع على انه لا يجوز الحكم بغير الراجح في المذهب
وبعد الجواز صرح السبكي في مواضع من فتاويه في الوقف
واطال وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما انزل الله لان الله اوجب

على المجتهدين ان يأخذوا بالراجح واوجب على غيرهم تقليد هم فيها
يجب عليهم العمل به وبه يعلم ان مراد الاولين بعدم الجواز عدم
الاعتداد به فيجب نقضه انتهى من التحفة **ثم** ان المقرر
عند ائمتنا الشافعية ان الراجح ما اتفق عليه الامامان النووي
والرافعي وهو الذي عليه الايمة المعتمدون بعدها كابن حجر
والرملي وزكريا الانصاري والخطيب الشربيني والناقلين عنهم
رضي الله عنهم **لجميع المقصد الخامس**

في ذكر الايمة الذين نقلت عنهم في هذه الرسالة من صريح
كلامهم او من مفهومه فهم الايمة المذكورون انفا ومنهم
مشايخنا ومشايخهم الناقلون عنهم ايضا ومن نقلت عنهم
ايضا العلامة المحقق الشيخ علي بن عبد الرحيم ابن قاضي رحمه الله
من رسايله الثلاث وهي تقريب الاستدلال في مسئلة الهلال
وتلخيص المقال في مسئلة الهلال ايضا والاجوبة الواضحة على
من اعترض عليه وان غالب نقلي واعتمادي لاسيما في مباحث
الحساب القطعي هو من تلك الرسائل الثلاث لما لا يخفى على من اطعم
عليها من المنصفين تحقيقات مؤلفها وتدقيقاته فيها التي تنبي
عن جلالة قدره وغزارة علمه لاسيما وقد شهد على فضله
علماء عصر رحمهم الله تعالى وسياقي عن سيدنا علي كرم الله
وجهه انه قال لا تنظروا الى من قال وانظروا الى ما قال وقد
قالوا ان الرجال يعرفون بالحق لا عكسه **ثم** ان هذا المصنف رحمه
الله تعالى راجح كلام السبكي في تلك المباحث القطعية على كلام

الزركشي كما سيعلم مما نقلنا عنه هنا من خطبة رسالته تقريب الاستدلال في وصف الامام السبكي رحمه الله تعالى وهو قوله ومن اقتدينا وتحقيقه الى الصواب اهتدينا الامام الفقيه الحاذق المحدث المفسر الاصولي المتكلم النحوي اللغوي الاديب المجدي الخلامي النظار شيخ الاسلام بقية المجتهدين المجتهد المطلق علي بن عبد الكافي السبكي هكذا ترجمة السيوطي ومنهم تاج الدين ولده وقد اثبت له السيوطي ايضا الاجتهاد ايضا فقد تبع والده في كتابه التوشيح وتبعه ايضا شيخ المحدث الامام المجتهد الجامع الجليل جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي وكمال الدين الدميري وغيرهم وقال ايضا في اثناء رسالته الاخرى وان المخالفين للسبكي لا يوافقون موافقيه وان حججهما وهي من حجة انتهى من تقريب الاستدلال وتلخيص المقال **وقال** الشيخ ابن حجر في فتاويه الحديثية في وصف الشيخ السبكي وبلوغه رتبة الاجتهاد فقال الامام المجتهد المتفق على امامته وجلالته وبلوغه رتبة الاجتهاد ابي الحسن السبكي وولده التاج انتهى

المقصد السادس

في ذكر وجوب الاحترام والتعظيم لسائر العلماء رضي الله عنهم والتأدب معهم وحسن الظن بهم واعتقاد ان ما جرى بينهم من الخلاف في فروع الشريعة انها هو باجتهاد منهم في تحقيق حكمها وذكر حجة من الله تعالى لهذه الامة المرحومة كما في الحديث وان ما وقع بينهم من الرد والجواب ليس هو للتنقيص

واللحظ النفس بل كل منهم يتكلم بحسب ما فتح الله له من الفهم
 وقسم له من المعرفة لقصد تبين الاحكام الشرعية نصرة لها
 واحياء لمعالها فمن اجتهد واصاب فله اجران وقديمن الله
 تعالى بمزيد الفهم للمتاخر منهم في بعض مسائل الفروع على
 من قبله حتى ظهر الحق والبيان على يده دون المتقدمين عنه
 وقد قيل كم ترك الاول للآخر فليس لعدم العهد يفضل القايل وقد
 يظهر لاحدهم شيء بحسب ما عنده من فن وغاب عنه ما ليس
 عنده من فن او فنون وقد قالوا كل يوخذ كلامه ويترك غير
 المعصومين وقالوا ان الرجال يعرفون بالحق لاعكسه ورايت
 منقولاً عن سيدنا علي كرم الله وجهه انه قال لا تنظروا الى
 من قال وانظروا الى ما قال وقال شيخنا الحبيب عبد الله ابن
 حسين بن طاهر كل كلامه كماء فريضي الله تعالى عنهم ونفعنا
 بهم وبرزنا حسن الادب معهم امين والى هنا قد انتهت

المقاصد الستة التي ينسب تقديمها في هذه الرسالة **ثم**
 اني ان اطلقت القول فيما نقلته في هذه الرسالة بلا عذر لاحد
 من ائمتنا فانه ما خوذ من مفهوم كلامهم او من اقتضائه بحسب
 فهمي وارجوا ان لا يخرج شيء منه عن ذلك فما رايت يا اخي
 من صواب في المعنى فهو من بركة تحريرهم في الجملة وما تحقق
 من خطأ في المعنى بدليل معتبر فهو من سوء فهمي وورده الى
 الصواب بصريح معتمد المذهب بعد ملاحظة تذكر الوقوف
 بين يدي الله عز وجل وما رايت من لحن في العبارات فهو من

قصوري في العربية وآلاتها فاسبل الستر المحمود عليه واقنع
باللباب عن القشر وادع لي بالمغفرة وبالله التوفيق

الباب الأول

في ذكر الرؤية الشرعية للاهلة التي اناط الشرع الحكم بها
للصوم والفطر والحج وغير ذلك ولمبدأ تكميل العدد ثلاثي
من كل شهر فالمراد بهذه الرؤية هذه الخمسة هي الرؤية ..
المعهودة بقيودها الآتية في الفصل الرابع مع شروطها
المذكورة في الفصل الخامس والسادس فالمقصود من هذا
الباب معرفة ثبوت شهري الصوم والفطر بهذه الرؤية
المذكورة على سبيل العموم وهو معظم المقصود في انشاء
هذه الرسالة وتتعلق بهذا الباب امور يلزم تقديرها
امامه **منها** ما يتعلق بالهلال بذكر معناه وذكر وجوب
التعرض لرؤيته مع بيان المراد بالرؤية التي يجب التعرض
لها **ومنها** ما يكون شروط القبول شهادة رؤيته **ومنها**
ما يتعلق بتلك الشروط من مقدمات ومباحث وفوايد وكل
ذلك من كلام الائمة رضي الله عنهم ونفعنا بهم وتجعل جميع
ذلك في عشرة فصول متناسبة في ترتيب بعضها على بعض

الفصل الاول

في معنى الهلال **قال** في تفسير الخازن والاهلة جمع
هلال وهو اول حال القمر حين يراه الناس اول ليلة من
الشهر انتهى **وقال** في حاشية الجمل على الجلالين والهلال

في الحقيقة واحد وجمعه باعتبار اوقاته واختلافه في ذاته
 واختلاف اللغويون الى متى يسمى هلالا فقال الجمهور يقال له
 هلال للثلاثين وقيل لثلاث ثم يكون قمرا انتهى وسياتي ذكر
 قدر الذي تمكن به الرؤية

الفصل الثاني

في معنى اللام من قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته
 وأفطروا لرؤيته **يوضح** من كلام ابن هشام في المغني والاشعري
 في شرح الالفة ان اللام في لرؤيته بمعنى بعد اي بعد رؤيته
 كما هو احد الوجهين الذين ذكرهما الشيخ الجمل على الجلايين عن
 السمين في قوله تعالى اقم الصلاة لادراك الشمس اي بعدد لوكها
 اي زوالها قال ومثله قولهم كتبته لثلاث خلون انتهى ويؤيد
 لهذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الاخرى لا
 تصوموا حتى تروا الهلال الحديث وفي رواية اخرى اذا رايتم
 الهلال فصوموا **وقال** الجبري على فتح الوهاب اي ليصم كل
 واحد منكم اذا رآه انتهى

الفصل الثالث

في ذكر ان التعرض لرؤية الاهلة من فروض الكفاية على المعتمد
 في الجبري على فتح الوهاب وسأل شيخ الاسلام الشيخ
 محمد الشوبري عن تعهد رؤية الهلال فأجاب تراي هلال
 رمضان من فروض الكفاية وكذا بقية الاهلة لما يترتب عليها
 من الحكم والكثرة انتهى **ملخصا** **وقال** الشيخ عبد الله بن أحمد

باسودان في بشرح خطبة الحبيب طاهر بن حسين قال البدر
 في الاجوبة الحسنة ولحاكم او ولي الامر صلحهما الله ان يندب
 من يشق به للبحث عن الاهلة وتخص هلال رمضان وشوال
 وذو الحجة بمزيد لتعلق الصوم بالاولين ويوم عرفه والنحر بالثالث
 لانه من الامور الدينية التي يعم الاحتياج اليها ولو قيل بوجوب
 ذلك عند اهل الناس له لم يبعد بل هو المختار لما يترتب على ذلك
 من الاحكام انتهى ثم قال فتأمل قوله ان يندب من يشق به
 يظهر لك تقصير الحكماء في ودعهم العوام والغوغاء وما قصدوا
 من تساهلهم في ترائي هلال رمضان وذو الحجة وتهورهم
 في ترائي هلال شوال فبذلك وقع ما حققه الامام فيما يحصل
 من الشقاق والاختلاف انتهى وقوله ما حققه الامام يعني
 به الحبيب طاهر بن حسين صاحب الخطبة المذكورة في قوله
 فيما تقدم في المقصد الاول من هذه الرسالة ومن المهم
 الاحتياط والتثبت في رؤية الاهلة الى قوله وقد عم الابتلاء
 فيها بشدة الفحص والتنقيب الخ وتقدم هناك ايضا عن جده
 العلامة الحبيب طاهر بن حسين حيث قال فتحصيل الرؤية ليس
 واجبا وانما الواجب التعرض وتقدم هناك ايضا عن صاحب
 كتاب المقاصد السنية فاذا عد النظر الى ذلك بل الى ما في ذلك
 المقصد كله ان شئت فانه مهم جدا في هذا الباب وبالله التوفيق

الفصل الرابع

في نقل كلام الايمة في ان المراد بالرؤية التي يجب التعرض لها

ويجب الصوم بها في الحديث السابق هو الروية المعهودة التي اجتمع
فيها شروطها التي نص عليها ايمتنا وتفقوا عليه **منها** ما يتعلق
بالشاهد لها كما سيأتي قريبا في الفصل الخامس **ومنهما** ما
يتعلق بالمشهود به وهي روية الهلال كما سيأتي في الفصل
السادس وما بعده فلا تقبل شهادة الروية لاي شهر كان
الا بوجود تلك الشروط جميعها كما نصوا عليه وما شددوا الانكار
على المتجربين بها في المقصد الاول الا يفقد شروط الشاهد
وبفقد شروط المشهود به

الفصل الخامس

في نقل كلام الأئمة في شروط شاهد الروية وانها هي شروط
الشاهد التي ذكروها في باب الشهادة **قال** الشيخ ابن حجر
في التحفة بعد ذكر ثبوت رمضان بشهادة عدل واحد قال
وشريط الواحد صفة العدول انتهى ومثله في النهاية وغيرها
وقال شيخنا الحبيب عبد الله بن عمر في فتاويه ويشترط
في الشاهد بالهلال التكليف والحرية والاسلام والرشد والنطق
والبصر والمروة والعدالة والذكورة انتهى **وقال** الباجوري
على ابن قاسم وثبت رويته بشهادة عدل في الشهادة انتهى
ومثله في الاقناع وغيره **وقال** الشيخ ابن حجر في التحفة في باب
الشهادة بشرط الشاهد مسلم حرم مكلف عدل ذو مروة غير متهم
ناطق رشيد متيقظ ثم قال فلا تقبل شهادة اضداد هؤلاء
انتهى ومثله في النهاية والمغني وغيرهما في المعنى **وقد** ذكرنا

في باب الشهادة ان معنى العدالة هو عدم الفسق بارتكاب
 كبيرة او الاصرار على صغيرة او كانت معاصيه اكثر من طاعاته
قال في المنهاج وشرها العدالة اجتناب الكبائر والاصرار على صغيرة
 قال في التحفة فتمى ارتكب كبيرة بطلت عدالته مطلقا انتهى
وقال الجرمي والاصرار على صغيرة بان ارتكبها ثلاث مرات
 من غير توبة منها انتهى **وقال** الخطيب في الاقناع اي من
 الكبائر تقديم الصلاة وتأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة
 وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة انتهى **وقال**
 شيخنا الحبيب عبد الله بن عمر في فتاويه ومضى حضر تارك الصلاة
 ولم ينهه احد ففسق القادرين على نهيه باتفاق انتهى
ومما ينفي العدالة ايضا ما ذكره في باب الشهادة في التحفة
 والنهاية وغيرهما من سماع آلات الملاهي كالآوتار والمزامير
 وغير ذلك **ومما** ينفيها ايضا بان تغلب معاصيه على طاعاته
 وكذا استوائها **قال** في التحفة فان غلبت طاعاته صفائره
 فهو عدل ومتى استويا او غلبت صفائره فهو فاسق انتهى
وقال حجة الاسلام الغزالي في الاحياء ولعلك لو حاسبت
 نفسك وانت مواظب على صوم النهار وقيام الليل لعلمت
 انه لا يمضي عليك يوم الا ويجري على لسانك من غيبة المسلمين
 ما يستوفى جميع حسانتك فكيف ببقية السيئات من اكل الحرام
 والشبهات والتقصير في الطاعات انتهى **وبما** ذكر يعلم نفسه
 او تعذر وجود العدالة في زماننا ولو العداة الظاهرة

وهو من لم يعرف له مفسق ولم يترك عند القاضي فضلا عن
العدالة الباطنة **ومن** جملة ما اتفقوا عليه من شروط
الشاهد المروية **قال** الشيخ علي الشيرازي ملتي على النهاية قوله
صفة العدول اي ومنها السلامة من خاتم المروية انتهى **وقال**
الشيخ ابن حجر في التحفة والمروية تخلق بخلق امثاله في زمانه
ومكانه فالأكل في السوق والمشى مكشوف الرأس وقبله زو
بحضره الناس وأكثر حكاية مضحكة ولبس فقيه قبا
وقلنسوة حيث لا يعتاد واكباب على لعب الشطرنج او غناء
او سماعه او ادامة رقص يسقطها انتهى **وقال** شيخنا في
فتاويه والمروية ترك ما يزرى بفاعله عرفا الى ان قال كادامة
ترك تسبحات الصلاة والوتر وتكرير نتف اللحية عبثا هـ
وقال الجبري من ترك سنة الفجر والوتر اسبوعا لم تقبل
شهادته ومن ترك تسبحات الركوع والسجود مدة طويلة ردت
شهادته انتهى **وبما ذكر** يعلم ان المروية قد عجز وجودها
في هذا الزمان **وهما** اتفقوا عليه من شروط الشاهد عدم التهمة
كما في التحفة والنهاية وغيرهما وهو ان يجزاليه نفعا او يدفع عنه
ضررا **ثم** ان ما نقلناه هنا من اتفاقهم على اجتماع شروط
الشاهد من العدالة وغيرها في شاهد الروية هو ما اعتمد
المحققون من ائمتنا في تصانيفهم وفتاويهم كما تقدم عن
الحبيب العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه في ما كتبه
للشيخ عبد الرحمن باوزير بقوله فاعلم يا محب ان أكثر العلما

كالشيخ ابن حجر والرملي وزكريا والشريني وغيرهم قالوا لا يقبل في الشهر ولا في غيره الا الشهود العدول الى اخر ما قاله وانت خير بها تقدم عن الايئة الاجلا في جرح شهود الرؤية في زمانهم ورد شهادتهم وفي ذم المتساهلين في قبول شهادتهم فما بالك في زماننا هذا وبالله التوفيق

الفصل السادس

في نقل كلام الايئة في شروط المشهود به وهو رؤية الهلال فشروطها كثيرة ولا تقبل شهادة العدول برؤيته الا بتلك الشروط التي ذكرها فمعظم تلك الشروط هو كون الرؤية على وفق العادة اي على الكيفية المعهودة وكونها على وفق سيره في المنازل التي ذكرت في القرآن كما سياقي الكلام عليه مبسوطا **أما** اشتراط كون الرؤية على الكيفية المعهودة وهي التي نص عليها الايئة ان تكون الرؤية بعد غروب الشمس وبلا واسطة نحو امرأة وان لا يكون من هاد النظر جدا على المعتمد في الكل فلا تقبل الرؤية على خلاف هذا المعهود **قال** الشيخ ابن المقري في الارشاد ولا اثر لرؤيته نهارا انتهى **وقال** الشيخ ابن حجر في التحفة لان الشارع اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب انتهى **وقال** ابن قاضي في تقريب الاستدلال ان الرؤية المعلق عليها الصوم لا بد ان تكون على وفق العادة **وقال** في تلخيص المقال انهم صرحوا بان الرؤية قبل الغروب غير معتبرة على ما فيه من الخلاف وعلمه في الاتحاف بان الرؤية في الحديث

لا تتطرق الا للمعهود والمعهود انما هو بعد الغروب وصرحوا
ايضا بان لا عبرة برواية حديد البصر نقله عنهم عبد الله
بن عمر مخرمه في الهجرانية وبحثه ابن قاسم وصرح الشيخ ابن
حجر بانه لا يكفي رؤيته بواسطة امرأة فهذا دليل على ان الرواية
على خلاف المعهود لا عبرة بها ولا يدار عليها حكم شرعا انتهى
وقال ايضا نقلا عن السيد العلامة علوي بن عبد الله با
حسن ان من جملة شرائط الرواية العادية سلامة الحاسة
وعدم صغر الهلال جدا فان الصغير لا يدرك بالبصر قطعاً وعدم
غاية القرب يعني من الشمس وعدم الحجاب الحائل وكون المرئي
مضيئاً في ذاته انتهى ملخصاً **واما بشرط كون الرواية**
على وفق سير القمر في المنازل التي ذكرت في القرآن فقد نص
الائمة على ان بشرط المشهود به امكانه عقلاً وشرعاً وعادة
وحساً وهو هنا بان يبلغ الهلال حدا يقبل العقل والشرع
والعادة والحس جميعاً رؤيته فلا تقبل شهادة العدل
برؤية الهلال بما يستحيل رؤيته في العقل او الشرع او العادة
او الحس بان لا يبلغ ذلك الحد كما ستأتي نصوصهم على ذلك
قال ابن شريف في شرحه على الارشاد ومن شروط قبول
البينة امكان المشهود به حساً وعقلاً وشرعاً انتهى **وقال**
الشيخ علي بن قاضي نقلاً عن الشيخ عبد العزيز الزمزمي انه
قال والتحقيق ان ما خالف الامكان عقلاً او شرعاً او عادة
لا تقبل الشهادة به انتهى ثم قال فقولهم الشهادة بخارق

العادة خلاف قاعدة المذهب وكلام الايمة انتهى **وقال**
 ايضا قال عز الدين ابن عبد السلام في قواعده ما لفظه ،،
 القاعدة في الاخبار والدعاوي والشهادات والاقرار
 وغيرها ان ما كذب به العقل او جوزه واحالته العادة فهو
 مردود وما ابعده العادة من غير حاله فله رتب في
 القرب والبعد قد يختلف فيها فما كان ابعد وقوعها فهو اولى
 بالرد وما كان اقرب وقوعها فهو اولى بالقبول وبينها رتب
 متفاوتة انتهى ونحوه في الاشباه والنظائر لابن الملقن
 وقواعد العلائي وغير ذلك فاذا شهد الاحاد بما كذبته
 العادة وجب رده لانها تفيد القطع وشهادة الاحاد
 ظنية فلا تعارض القطع فوجب ردها انتهى بخلاف يسير
وقال ايضا وقد قرر العلماء ان ما خالف الامكان عقلا او
 شرعا او عادة لا يعمل به انتهى **وقال** ايضا قال السبكي
 في بيان الادلة في اثبات الاهله وههنا صورة اخرى
 وهي ان يدل الحساب على عدم امكان الرؤية ويذكر
 ذلك بمقدمات قطعية ويكون في غاية القرب من الشمس
 ففي هذه الحالة لا يمكن رؤيته لانه حسا لانه مستحيل فلو
 اخبر به مخبر واحد او اكثر ممن يحتمل خبره الكذب او الغلط
 فالذي يتجه عدم قبول هذا الخبر وحمله على الكذب
 او الغلط ولو شهد به شاهدان لم تقبل شهادتهما
 لان الحساب قطعي والشهادة والتخبر ظنيان والظن

لا يعارض القطع فضلا ان يقدم عليه والبيئة بشرطها
 ان يكون ما شهدت به ممكنا حسا وعقلا وبشرعا فاذا فرض
 دلالة الحساب قطعا على عدم الامكان استحالة القبول شرعا
 لاستحالة المشهود به والشرع لا يأتي بالمستحيلات الى ان
 قال فيجب على الحاكم اذا جرى مثل ذلك وعرف من نفسه
 او خبر من يثق به ان دلالة الحساب على عدم امكان الرؤية
 قطعية ان لا يقبل هذه الشهادة ولا يعتبر بها ولا يحكم
 بها ويستحب الاصل في بقاء الشئ فانه دليل محقق
 حتى يتحقق خلافه انتهى ملخصا وهذا الذي اعقده الشيخ
 ابن حجر في التحفة وقيد ببلوغ الحساب عدد التواتر ويشهد
 على صحة كلام السبكي هنا ما سياتي في البحث العاشر
 وقد علمت قوة كلامه مما تقدم من المقصد الخامس واما
 قول ^{الرشد} ومن تبعه كالرمل في النهاية من قبول الشهادة
 والغاء الحساب بالكلية فستعلم ضعفه في اخر البحث الثالث
 والرابع مع ما سياتي الرد عليه في الفصل التاسع **فاذا علمت**
اتفاق هؤلاء الائمة في اشتراط قبول شهادة
الرؤية من العدل ان تكون الرؤية ممكنة في العقل والشرع
والعادة والحس معا واتفاقهم على رد شهادة العدل
باستحالة الرؤية عند عدم امكانها في واحد من هذه الاربعة
فيحتاج هنا بيان معنى امكان الرؤية واستحالتها في كل منها
فمعنى امكان الرؤية في العقل بان كان الموضع الذي اخبر

الشاهد برؤيته الهلال فيه يمكن بلوغ الهلال اليه بسيره الذي
 قدره المولى عز وجل كما اخبر به القرآن وبينه المفسرون من
 اهل العرفان كما سيأتي بيانه في المبحث السادس من الفصل
 السابع **ومعنى** استحالة الرؤية في العقل فهو من حيث
 استلزامها خلق خبر القرآن المبين بالتفسير بتقدير سير القمر
 في منازلها وما خالف القرآن كاذب شرعا بل وعقلا لان وقوع
 خلاف خبر القرآن متمنع عقلا لغيره لالذاته كما هو واضح افاده
 ابن قاضي في رسائله الثلاث **ومعنى** امكان الرؤية في
 الشرع فهو من حيث موافقة ما اخبر به الشاهد لعادة
 سير القمر المقدس المذكور **ومعنى** استحالة الرؤية في الشرع
 هو من حيث احالة العادة لها اي من حيث ان عادة سير القمر
 في منازلها المقدسة والمشاهدة بالحس تحيل ما ادعاه الشاهد
 من رؤيته وتكذبه والشهادة بما تحيله العادة غير مقبولة
 في الشرع كما تقدم **ومعنى** امكان الرؤية عادة فهو
 موافقة ما اخبر به الشاهد ايضا للكيفية التي اعتاد مشي
 القمر بها **ومعنى** استحالة الرؤية عادة بان يخالف خبر
 الرؤية كيفية عادة مشي القمر في منازلها التي قدرها المولى
 عز وجل وتلك المخالفة اما في قدر حصة المشي بزيادة على
 منزلة القمر في اليوم والليلة او بنقصان منها واما في موضع
 المشي بالانتقال منه الى غيره ويعرف هذين بالتقويم
 الصحيح كما سيأتي في المبحث العاشر او بالمشاهدة في الليلة

الثانية كما سيأتي أيضا في الامر الثاني من ذلك المبحث
قال الشيخ ابن حجر في التحفة نعم ان ذكر محله فبان الليلة الثانية
 خلافة فان امكن عادة الانتقال اليه لم يوثر والا علم كذبه
 انتهى **ومعنى** امكان الرؤية حسا فهو من حيث استفا دتنا
 بالمشاهدة والعيان من الليلة الثانية ان الهلال قد قطع منزلة
 من حيث يراه الشاهد الى الموضع الذي شاهدناه مع عدم
 الحائل القطع على منزلته التي هو فيها ليلة الشها دة
 برؤيته **ومعنى** استحالة الرؤية حسا هو من حيث
 استفا دتنا بالمشاهدة من الليلة الثانية ان الهلال لم يبلغ
 رايدا على المنزلة قدر لا يمكن رؤيته به فاقل امكان رؤيته في
 الليلة الاولى سبع درج على ما فيه من التفصيل الاتي في المبحث
 السادس وعليه فلا بد لرؤيته في الليلة الثانية عشرة و
 درجة لقطعه في اليوم والليلة منزلة كما ذكره المفسرون وهي
 ثلاثة عشر درجة فعده بلوغه عشرين درجة يقطع الحس
 باستحالة رؤيته في الليلة الاولى لكونه دون سبع درج كما
 سيأتي توضيحه في الجدول الامر الثاني وكذا اذا بانه منزلة
 التي هو فيها في الليلة الاولى مستترة بخوجبل كما سيأتي
 نصوصهم في ذلك والله اعلم **فحصل** مما ذكر من هذه
 النصوص ان امكان الرؤية في العقل والشرع والعادة
 والحس بشرط لقبول شهادة العدل بها وانه يدل على صدقه
 وصوابه في شهادته بالرؤية حينئذ وان استحالة

الروية في تلك الأربعة تدل على كذب الشاهد بها وعلى غلظه فيها وذلك بصريح النصوص السابقة فلا تقبل شهادة بصريح تلك النصوص **ثم اعلم** ان امكان الرؤية وعدم امكانها بما ذكر لا تدرك الا بمعرفة سير القمر في المنازل التي ذكرت في القرآن ولا يعلم ذلك الا من طريق علم الفلك من قسمه الذي نص الايئة بوجوب معرفته بعلم القبلة ومواقف الصلاة كما سيعلم مما يأتي من المبحث الثاني والثالث فاذا كان الامر كذلك فيحتاج ههنا تقديم نقل كلام الايئة فيما يتعلق بعلم الفلك ليتم مقصود الباب بذلك فنقول

الفصل السابع

في نقل كلام الايئة في بعض ما يخص بعلم الفلك من ذكر تعريفه ببعض مبادئه وذكر احكامه مما يجب تعلمه منه وما يحرمه وذكر اقسامه مما هو معمول به في الشرع ومنسوب اليه وما هو ملغى في الشرع ولم يعمل به وذكر انواعه مما هو قطعي محسوس وما هو تخميني بلا قطع وذكر طريق معرفة امكان الرؤية وعدمه فيحصل جميع ذلك بطريق الاختصار في مشرة مباحث وهذا اولها

المبحث الاول

في نقل كلام الايئة في تعريف علم الفلك بذكر بعض بنائمه **موضوعه** الكواكب جمع كوكب وهو كل مضي يشمل النيزك والنجوم **واسمه** من حيث معرفة سيرها في مدارها

يقال له علم الفلك من تسمية المحل واردة الحال **قال** في القاموس
والفلك مدار النجوم ومن كل شئ مستداره انتهى **ومن حيث**
معرفة الازمنة الماخوذة من سيرها يقال له علم الميقات **ومن**
حيث الاحوال المستخرجة من سيرها واقترا نها واقتراقها
يقال له علم النجوم **ومن** حيث كيفية سيرها في افلاكها يقال
له علم الهيئة وهذه الخمس متداخلة ومقصودها واحد
بحيث يطلق عليه بواحد منها في الجملة **ونسبته** انه مقدم
لبعض العلوم الشرعية كالصلاة المتوقفة على الوقت والقبلة
والصوم المتعلق على الرؤية والبطالع وغير ذلك

المبحث الثاني

في نقل كلام الائمة في حكم تعلم علم الفلك وانه يختلف
 باختلاف اقسامه الآتية فمن ذلك ما هو واجب تعلمه فيما
 هو معمول به في الشرع ومنسوب اليه وسياتي ومن ذلك ما
 هو حرام ومنهي عنه في الشرع ومنفي عنه **قال** في هداية
 المختار اعلم ان علم النجوم انواع ثم قال واجب وهو ما
 يعرف به اوقات الصلاة ونحوها **وقال** الشيخ ابن حجر في
 فتاويه الحديثية العلوم المتعلقة بالنجوم منها ما هو واجب
 كالاستدلال بها على القبلة والاقوات واختلاف المطالع
 واتحادها ونحو ذلك الى ان قال ومنها ما هو حرام كالاستدلال
 بها على وقوع الاشياء المغيبة بان يقضي بوقوع بعضها
 مستدلا بها عليه انتهى ودخل في قوله ونحو ذلك معرفة

امكان الرؤية واستحالتها وسيا تي ان معرفة المطالع متوقفة
على معرفة امكان الرؤية وعدمه وان معرفة امكان الرؤية
اولى بالموجوب على معرفة المطالع **وقال** في الزواجر والمنهي
عنه من علوم النجوم هو ما يدعيه اهلها من معرفة الحوادث
الآتية في مستقبل الزمان كنجي المطر وهبوب الرياح ونحو ذلك
ويزعمون انهم يدركون ذلك بسير الكواكب لاقترانها وظهورها
في بعض الازمان وهذا علم استاثر الله به لا يعلمه احد غيره
فمن ادعى علمه بذلك فهو فاسق بل ربما يودي الى الكفر
اما من يقول ان الاقتران او الافتراق جعله الله علامة بمقتضى
ما اطرقت به عادته الالهية على وقوع كذا وكذا الاخبار بما
يدرك بطريق المشاهدة من علم النجوم الذي يعرف به الزوال
وجهة القبلة وكم مضى وكم بقي من الوقت فانه لا اثر فيه
بل هو فرض كفاية انتهى من الزواجر بخلافه **وقال**
الشيخ محمد الحياط في مبادي فن الميقات نقلا عن العلامة ..
الابيارى في سعاد المطالع قال وحكمه انه من فروض الكفاية
بل قيل من الفروض العينية لان به تعرف اوقات الصلوات اه
وقال العلامة السيد عبد الرحمن بن محمد المشهور في كتابه
بغية المسترشدين نقلا عن العلامة الحبيب عبد الله بن حسين
بلقفيه قال ويجب تعلم علم الفلك بل تتحتم معرفته لما يترتب
عليه من معرفة القبلة وما يتعلق بالاهلة كالصوم لاسيما
في هذا الزمان لجهل الحكام وتساهلهم وتهورهم فانهم

يقبلون شهادة من لا يقبل بحال انتهى **وقال** الشيخ علي الشراملي
على النهاية فرع ما حكم تعلم اختلاف المطالع يتجه ان يكون كتعلم
ادلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر
وفا قاله رسم على منهج والتعبير بالسفر والحضر جري على الغالب
والا فالمدار على محل يكثر فيه الحاضرون او يقل كما قدمه في
استقبال القبلة انتهى **فظهر** بهذه النصوص ان هذا العلم
باسمائه الخمسة المتقدمة ينقسم الى قسمين **احدهما** يجب
تعلمه وهو معمول به في الشرع ومنسوب اليه وذلك لمعرفة
القبلة والاوقات للصلوات ومعرفة المطالع وامكان الرؤية
واستحالتها للصوم وعليه قوله صلى الله عليه وسلم ان خيار
عباد الله تعالى الذين يراعون الشمس والقمر لذكر الله تعالى ولا
شك ان الصلاة والصوم والحج انما شرع لذكر الله تعالى ولا تعرف
مواقيتها الا بهذا العلم **وثانيهما** انه منهي عنه ويحرم تعلمه
وذلك كما تقدم ذكره مما يدعيه اهلها من معرفة الحوادث الى
اخر ما تقدم عن الشيخ ابن حجر وهذا هو المعبر عنه بعلم التنجيم
المنهي عنه **قال** الشيخ محمد الحياط في مبادي فن الميقات
وعلى التنجيم تحمل الاحاديث الواردة في ذم علم الجور انتهى
فيما ذكر من قسمي هذا العلم يظهر الفرق والتمييز في حكمه
بين ما هو واجب منه ومعمول به شرعا ومنسوب اليه وبين
ما هو محرم منه ومنهي عنه **قال** في فن الميقات بعد ذكر
وجوب القسم الاول واعلم ان بعض من لا دراية له بهذا العلم

قد يظنه هو علم التنجيم المنهي عنه شرعا فيحكم بتجرمه وهو غلط فاحش نشأ من عدم التمييز بينهما ومن اشتراك الموضوع انتهى وسياقي في المبحث السادس ان اصل معرفة امكان الرؤية واستحالتها من سير القمر في المنازل التي قدرها المولى عز وجل في القرآن وفسرها الصحابة وغيرهم من اهل العرفان

المبحث الثالث

في نقل كلام الايمنة في علم الحساب الذي يعمل به في الشرع وينسب اليه والذي يلغيه الشرع وينفيه منه وفي بيان المراد بالحاسب الذي له ان يعمل بحسابه وفي بيان الحساب الذي يعرف به كذب الشاهد في دعواه رؤية الهلال وفي بيان المراد بالحساب القطعي **اما الحساب الذي يعمل به في الشرع وينسب اليه هو ما تقدم وجوب معرفته في المبحث الثاني وهو معرفة القبلة واوقات الصلاة ومعرفة المطالع ومعرفة امكان الرؤية واستحالتها** **قال العلامة الشيخ عبد الله بن عمر مخرمه في حاشية الاسنى** ما معناه الاخذ بقول الحاسب في اختلاف المطالع واتفاقها شبيه باخذ معرفة القبلة منه فانه لا خلاف في المذهب انه جائز بل واجب واختلاف المطالع واتفاقها مثله بلا خرق انتهى بمعناه **وقال الشيخ علي بن قاضي في تقريب الاستدلال والوجه الذي يعرف به اختلافها واتفاقها هو معرفة اقل مقدار يمكن فيه ان يرى في احد البلدين ولا يرى في اخرى فيكون مختلفا مطلعهما وانه**

اي مقدار ما امكن ان يرى فيه في هذه امكن ان يرى فيه في
 الاخرى فيكون متفقاً مطلعهما وهذا امر دقيق زائد على
 معرفة امكان الرؤية وعدمه كما لا يخفى على ذي تخيل صحيح
 فاذا رجع اليهم في الامر الادق وجب الرجوع اليهم في الاظهر
 منه انتهى **وقال** الشيخ ابن حجر ومن القوا عد أن كلامهم اي
 الحكماء حيث لم يخالفوا نصا ولم يترتب عليه شيء مما يخالف الاصول
 لا بدع في القول به انتهى **وقال** الشيخ الرملي في النهاية ولا
 نظر الى أن اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكم النجسين
 مع عدم اعتبار قولهم كما مر لانه لا يلزم من عدم اعتباره
 في الاصول والامور العامة عدم اعتباره في التوابع والامور
 الخاصة انتهى ومثله في التحفة وغيرها **وقال** البجيرمي على
 فتح الوهاب والمراد بالاصول الوجوب اصالا واستقلا لا
 وبالتوابع الوجوب تبعال لانه قال لزم حكمه محلا قريبا
 فالوجوب على اهل هذا المحل تابع وهذا هو الظاهر **وقال**
 الشيخ ابن حجر في فتاويه الفقهية ولا يضر ما يلزم على ذلك
 من الرجوع لقول الحاسب والمنج لانه في امر تابع خاص
 والتوابع والامور الخاصة يغتفر فيهما ما لا يغتفر في الاصول
 والامور العامة انتهى **ومن** جملة الامور الخاصة جواز
 صوم الحاسب بحسابه بل يجب عليه ويجزيه عن رمضان
 كما في نهاية الرضاى وعبارتها نعم له ان يعمل بحسابه
 ويجزيه عن فرضه على العمدة وان وقع في المجموع عدم اجرائه

عنه وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل ان يجب عليه
الصوم وعلى من اخبره وغلب على ظنه صدقة انتهى
واما الحساب الذي يلغيه الشرع فهو في الامور العامة
كما يفهم مما تقدم من النصوص وذلك كاثبات الشهر
بالحساب لصوم العموم لانه خلاف الامر بالرؤية بقوله صلى الله
عليه وسلم صوموا لرؤيته الحديث **قال** الشيخ ابن حجر في التحفة
والرملي في النهاية بعد الحديث لا قول منجم وهو من يعتمد
النجم وحاسب وهو من يعتمد منازل القمر انتهى اي لا
يعمل بقولهما في اثبات الشهر صالة لصوم العموم ثم استدل
لصوم الخصوص بقولهما نعم لهما العمل بعلمهما اي لانه من
الامور الخاصة كما تقدم تصريحهم بذلك **فعلم** من نصر هذين
الامامين كغيرهما ان الشرع انما الغى العمل بالحساب في اثبات
الشهر بصوم العموم لانه من الامور العامة وان الشرع جوز
العمل بالحساب في عمل الحاسب لنفسه ولمن صدقة بل قال
الرملي بوجوبه عليهما كما تقدم فتحصل ان الشرع لم يلغ
الحساب بالكلية **واما الحاسب** الذي يجوز له ان يعمل
بحسابه فالمراد به في قولهم من يعتمد منازل القمر اي من
يعرف تقديسيره فيها واستتاره وتقصانه وتمامه وامكان
رويته وعدمه بما سياتي في المباحث الآتية وتقوم النيران
كما سياتي في المبحث العاشر وهو المراد بالحساب القطعي لا
بمجرد الاعتماد على القواعد والجداول من غير معرفة ما ذكر

فتحصل مما ذكر من النصوص التي في هذا المبحث ان الحساب الذي يلغيه الشرع انما هو لا ثبات الشهر به لصوم العموم الذي هو من الامور العامة التي جاء الحديث بالامر فيها بالرؤية واما الامور الخاصة والتوابع فتعمل الحاسب لنفسه بما كان رؤية الهلال ولمن صدقه وفي اتفاق المطالع واختلافها وكرد الشهادة باستحالة الرؤية فانه معمول به في الشرع **قال** الشيخ علي بن قاضي فعلم ان الشرع لم يبلغ الحساب كله ولم يأب الرجوع الى اهله فاعلم ذلك والله الهادي

المبحث الرابع

في نقل كلام الأئمة في معنى حديث انا امة امية لا نكتب ولا نحسب الى آخر الحديث **قال** الشيخ علي بن قاضي في تقريب الاستدلال **قال** السبكي اي ليس من شأن العرب الكتابة ولا الحساب فالشهر في الشرع ما بين الهلالين ويدرك اما بروية الهلال واما باحتمال العدد ثلاثين واحتمال العدد ثلاثين دليل على انه لا ينتظر به الهلال وان وجوده في نفس الامر اي بعد اكمال ثلاثين معتبر بشرط امكان الرؤية ولو لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لكان اذا فارق الشعاع مثلا قبل الفجر حجب صوم ذلك اليوم فابطل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم يجعل الصوم الا في اليوم القابل وهذا المحل مجمع عليه لا خلافا فيه بين العلماء انتهى **وقال** شيخ الحديث السيوطي في الترشيح المراد في قوله لا نحسب حساب النجوم وتسييرها

ولم يكن فيهم من يعرف ذلك ولا الكتابة الا الفرد البادر فعلق الصوم
وغیره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمرار
الحكم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك انتهى وكلامه وكلام السبكي
في المعنى واحد ولم يقل احد ان معناه ان الحساب لا اعتبار
به شرعا بوجه من الوجوه ولا يخفى ان المتبادر من الحديث هو
نفي معرفة الحساب فكانه قال لا نعرف الحساب ولا الكتابة ولا
يصلح ان يكون معناه لا نعتبر الحساب ويؤيد ذلك قرنه بالكتابة
اذ لا يصلح فيها ولا نعتبر الكتابة ولا دليل على ارادة لا نعتبر
الحساب بل القرينة قائمة على ان المراد انما هو مجرد نفي المعرفة به
وذكر توطئة وبيان العلة ترتب الاحكام على الرؤية التي هي
مسئلة العلم لما علمت بيانه من كلام الامامين المذكورين بل ثبت
اعتبار الحساب في فروع كثيرة بينها في غير هذا الموضع انتهى
من كلام ابن قاضي رحمه الله **فاتحصل** من نصوص الائمة
في معنى هذا الحديث انما هو لمجرد نفي معرفة الحساب والكتابة
وانها ليست من شان العرب وليان ان تعلق الاحكام بالرؤية
ولرفع الحرج عن الامة في معاناة حساب التسيير لا معناه انه
لنفي اعتبار الحساب في الشرع مطلقا ولا دليل عليه بل لم يقل احد
ان معناه ان الحساب لا اعتبار به شرعا بوجه من الوجوه لما
تقدم في الفصل السابع ان الشرع اعتبر الحساب وعمله في
اختلاف المطالع وامكان الرؤية وفي القبلة وفي وجوب الصوم
على الحاسب وبما ذكر يعلم خطأ من استدل بهذا الحديث

في إلغاء الحساب مطلقا بالكلية وسيا في الكلام على هذا في الفصل التاسع

المبحث الخامس

في نقل كلام الائمة في الفرق بين الاستحالة العادية والاستحالة العقلية وهو ان العادة الالهية التي حصلت لنا بالمشاهدة والتكرار والاستمرار بالاستقراء التام كحركات الافلاك وسير الشمس والقمر التي لا تتغير ولا تنعدم كما تقدمت نصوصهم في ذلك في المبحث الثالث وما بعده بالدلائل القطعية التي تفيد العلم الضروري لا تتمع دعوى انحرافها بلا سبب كعجزة النبي وكرامة لولي

قال الشيخ علي بن قاضي في تلخيص المقال نقلا عن الزركشي في قواعده ان العادة عند الاصوليين تفيد العلم الضروري قال ولهذا كان خرق العوايد عندهم لا يجوز الامعجزة لنبي او كرامة لولي انتهى **وقال** في تقريب الاستدلال فدعوى انحرافها بلا سبب مردود عند الاصوليين والفقهاء فلا التفات اليه انتهى **وقد** تقدم

في الفصل السادس ان الشهادة بما تحيله العادة مردودة وان ما وقع من انحرافها نادرا كعجزة النبي او كرامة لولي فهو مسلم عقلا لقدرته الله تعالى على كل شيء ولكن لندرة ذلك لاينا في استحالة عادة **واما** رواية الكسوف في يوم قتل سيد الحسين رضي الله عنه فقد قال الشيخ ابن حجر في الامداد انه بغرض صحة نادرا لا يعول عليه قال ابن قاضي اي فلاينا في استحالة عادة انتهى **فعلم** من هذه النصوص ان خرق العادة مستحيل عمادة غير مستحيل عقلا وان ما احالته العادة مردود لم يقبله الشرع فظهر الفرق بين الامرين والله اعلم

المبحث السادس

في ذكر تفسير الصحابة وغيرهم من الأئمة المفسرين للقران العظيم
 في تقدير سير القمر في المنازل التي ذكرها الله عز وجل في غير موضع
 من القران وذلك بذكر اسماء تلك المنازل المشهورة ونزول القمر
 في كل يوم وليلة منزلة منها لا يزيد عليها ولا ينقص منها بتقدير
 العزيز العليم الذي لا يعتريه التغيير ولا التبديل وان الاستقراء
 التام بالمعينة والمشااهدة من يوم خلق الله الدنيا الى الآن
 يشهد ويقطع بذلك **قال** الشيخ علي بن قاضي في تقريب
 الاستدلال نقلا عن البغوي وغيره من المفسرين في قوله
 تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا والشمس والقمر
 حسبان ذلك تقدير العزيز العليم **قال** الامام محي السنة
 البغوي اي جعل الشمس والقمر بحساب معلوم لا يجاوزانه
 حتى ينتهيا الى اقصى منازل لهما انتهى **وقال** في سورة
 الرحمن الشمس والقمر بحسبان قال مجاهد بحسبان الرحمن
 وقال غيره يجريان بحساب ومنازل لا يعدوانهما قاله ابن عباس
 رضي الله عنهما وقال قتادة وابن زيد وابن كيسان يعني
 بهما حسب الاوقات والاجان والليل والنهار ولولا الشمس
 والقمر لم يدرك احد كيف يحسب شيئا انتهى ذكره عنهم البغوي
 وغيره **وقال** في تفسير قوله تعالى والقمر حسبان فيه ابحاث
 الاول معناه انه قدر حركة الشمس والقمر بحساب معين كما
 ذكره في سورة يونس وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر

نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب وقال في
سورة الرحمن الشمس والقمر بحسبان وتحقيق الكلام فيه انه
قدر حركة الشمس مخصوصة من السرعة والبطو بحيث تتم
الدورة في السنة وقدر حركة القمر بحيث تتم الدورة في شهر
وبهذه المقادير تنتظم مصالح العالم في الفصول الاربعة
وبسببها يحصل ما يحتاج اليه من نفع الاثمار وحصول
الغلات فلو قدرنا كونها اسرع او ابطاء لاختلفت هذه
المصالح فهذا هو المراد من قوله والشمس والقمر بحسبان انتهى
وقال ابن رشد المالكي فيما نقله عنه الشيخ ابن حجر في فتاويه
الحديثية في اثناء كلامه لان النيران مسخران لمرحليان في افلاكهما
من برج الى برج على ترتيب وحساب وقدر لا يتعديان
قال الله تعالى والقمر قدرناه منازل الى قوله وكل في فلك
يسبحون وقال والشمس والقمر بحسبان فالقمر سريع الجري
يقطع الفلك في شهر ولا تقطعه الشمس الا في اثناء عشر شهرا
اتمى **فعلم** من ذلك ان سير الشمس والقمر مقدر بحساب
معين لا يتغير ولا يزيد ولا ينقص وهذا خبر قراني لا يجوز
انتقاضه لانه كلام الباري سبحانه وتعالى وهو صادق فوجب
ان يكون كما اخبر وقد بين ذلك التقدير في قوله تعالى وهو
الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل وقال
والقمر قدرناه منازل فهذا بيان صريح في تقدير سير
القمر منازل ولا يخفى ان المنازل غير مسماة في القرآن وانما يستعملها

الآية قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله والقمر قدرناه
 منازل ثمانية وعشرين منزلاً ينزلها القمر في كل شهر أربعة
 عشر منها شامية وأربعة عشرها نية فأولها الشرطي **الحج**
 فإذا سارت هذه الثمانية والعشرين منزلاً عاد كما العرجون
 القديم كما كان أول الشهر انتهى ملخصاً وأخرجه عنه ،،
 الخطيب في كتاب الجحوم وذكره عنه السيوطي في الدر المنثور
فهذا أحبر الأمة ابن عباس الذي قد سماه النبي ترجمان
 القرآن ودعاه بقوله اللهم علمه التاويل وفقهه في الدين
 فسر الآية الكريمة بذلك كما ترى وتابعه المفسرون كالبعوي
 والواحيدي والجلالين والبيضاوي والبكري والرازي بل والشافعي
 كما في مخاطبته مع الرشيد والنووي في شرح مسلم مشيراً إلى نقله
 عن ابن الصلاح وصاحب البيان في باب الاستسقاء والكمال
 الدميري والشمس الرملي في شرحيهما على المنهاج في الباب
 المذكور وابن حجر في الفتاوى الحديثية واليا فعي في سراج التوحيد
 وغيرهم **قال** البغوي قدر له منازل لا يتجاوزها ولا يقصر
 دونها ينزل القمر كل ليلة منزلاً ويستمر ليلتين إن كان ثلاثين
 وليله إن كان تسعاً وعشرين فيكون انقضاء الشهر مع نزوله
 تلك المنازل ونحو ذلك كلام الجلالين **فأما** أثبت كون سير النيرين
 مقدراً وإن القمر ينزل كل يوم وليلة منزلاً لا يتجاوزها ولا يقصر
 دونها كما تقدم في كلام البغوي وكما قال غيره بحساب وقدر
 لا يتعدىانه وكما قال الدميري ينزل كل ليلة في واحد منها لا

يتقاصر عنها على تقدير مستو ولا يتفاوت وان ذلك هو معنى
 تقدير المنازل **ثبت** كونه لا يجوز تغيره عن هذا الأسلوب حتى
 يأتي امره **ثم** المنزلة هي ثلاث عشر درجة والدرجة ستون
 دقيقة ولم يزل على هذا الأسلوب من يوم خلق الله الدنيا الى
 الآن **قال** الامام الجامع محمد بن محمد بن سليمان السوسي المقرئ نزيل
 الحرمين الشريفين ان الاستقراء التام وحسن مشاهدة الراصدين
 من اول الدنيا الى الآن ان سير القمر في فلكه انما هو على توالي
 البروج من المغرب الى المشرق في كل يوم وليلة نحو منزلة ولا يعرض
 له التخسيس انتهى **فثبت** بان خبر القرآن الذي يجب صدقه ولا
 يجوز خلفه وبالاستقراء التام الذي هو قطعي بلا خلاف انه
 لا يسير القمر في اليوم واللييلة الا نحو منزلة بعضها ليلا وبعضها
 نهارا على حسب تقاوتها واستوائها **فاذا** اخبروا
 او اكثر بخلاف ما ثبت بدليل قطعي وجب تكذيبه وعدم الالتفات
 الى خبره انتهى النقل من تقريب الاستدلال لابن قاضي رحمه الله
وقال في تلخيص المقال فقد دل القرآن على ان سير القمر
 بحساب معلوم لقوله وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب
 فلوله يكن معلوما لم يكن علة لعلم السنين والحساب فاذا كان
 معلوما بنص القرآن وجب ان يكون ما خالف المعلوم منه
 بالقرآن مردودا انتهى وقد تقدم عن العلامة الحبيب عبد الله
 بن علوي الحداد في المقصد الاول من المقدمة وهو قوله وقد
 خالفوا فيما عملوا للشرعيات والامور الحسابيات من شأن

المنازل التي ذكرها الله في كتابه العزيز في غير موضع من القرآن
انتهى وقال في تلخيص المقال ايضا قد صرح الامام الغزالي
 في المقصد الاسفل بقوله في الكلام على اسم الحکم وايجاده ونفسه
 الاسباب الكلية الاصلية الثابتة المستقرة التي لا تحول ولا تزول
 الى وقت معلوم كالارض والسموات السبع والكواكب وحركاتها
 المتناسبة التي لا تتغير ولا تنعدم الى ان يبلغ الكتاب اجله انتهى
 فهذا نص منه نفع الله به على عدم تطوق التغيير اليها وكفى به
 والله اعلم **فتلخص** من مجموع ما ذكر في هذا المبحث السادس
 من اتفاق اقوال المفسرين لكلام رب العالمين مع الاستقراء التام
 من الراصدين بالمشاهدة والمعاينة ليس ذلك تحكيما للمنجمين
 ومع اتفاق ائمة المتقين المحققين على ان القمر لا يزيد ولا ينقص
 مسيره في فلكه من المشرق الى المغرب في اليوم والليلة عن نحو منزلة
 وهي ثلاثة عشر درجة ولا يجوز تغيره عن هذا الاسلوب حتى
 ياتي امر الله وان من خالف هذا يجب رده وتكذيبه كما جاءت
 نصوصهم على ذلك والله اعلم ..

المبحث السابع

في نقل كلام الائمة في معنى استتار القمر وسراره وانهما
 بمعنى وفي تفهيم مسيره في فلكه من المغرب الى المشرق كما
 تقدم عن الامام الجا مع **قال** الشيخ علي بن قاضي في تقريب
 الاستدلال والاستتار المذكور هو المحقق قال القزويني في الغايب
 فان كان الشهر تسع وعشرين استر ليلة ثمان وعشرين وان كان

ثلاثين استرلية تبع وعشرين واستتار محاقه حتى لا نرى
 منه شيئا انتهى **وفي** القاموس المحاق اخر الشهر وان يستقر
 القمر فلا يرى غدوة ولا عشية سمي لانه طلع مع الشمس
 فحقته انتهى **وقال** ايضا قال الامام ابراهيم بن علي الاصمعي
 في كتابه اليواقيت ولا يمكن ان يرى قبل طلوع الشمس وبعد
 غروبها في يوم واحد اذ لا يتقهقر ثلاث منازل في يوم واحد
 ومن شهد بها فهو شاهد زور انتهى وكلام الاصمعي هذا اصله
 قول المفسرين وغيرهم انه يستر ليلتين ان كان الشهر ثلاثين
 وليلة ان كان الشهر تسعا وعشرين وهذا منهم اخبا رعا
 هو معلوم عندهم بطريق التجربة والمشاهدة والتلقي طبقة
 عن طبقة انتهى **وقال** ايضا وليس ذلك تحكما للمنجين
 بل ذلك مستقراء لهم عادي معلوم عندهم من غير طريقهم
 وموافقهم لقول الحساب لا يصير ما علموه من ذلك غير معتبر
 انتهى **وقال** في تلخيص المقال قال الاصمعي في اليواقيت
 واعلم ان القمر ان طوى وتقاعس او سار مستويا او عارض
 المنازل وكادحها او نزل في الكدح فلا بد من اسراره في المشرق
 حتى يدرك الشمس في اخر الشهر فان كان الشهر تاما يسر
 يوم تسع وعشرين ويوم ثلاثين في اول النهار ويرى في اخره
 بين يدي الشمس الليلة المستقبلة وان كان الشهر ناقصا
 يسر يوم ثمان وعشرين جميع النهار ويوم تسع وعشرين
 اول النهار ويرى في اخره ولا يمكن ان يسر في يوم ثمانين

وعشرين في اول النهار ويرى في اخره اذ لا يكون الشهر ثمانية وعشرين
يوما ولا يمكن ان يرى قبل طلوع الشمس وبعد غروبها في يوم
واحد ثلاث منازل ومن يشهد بها فهو شاهد زور انتهى
وكلامه هذا يوافقه قول المفسرين وغيرهم انه اذا كان الشهر
كاملا اسري يومين يعنون يوم تسع وعشرين ويوم ثلاثين
وان كان ناقصا اسري يوما يعنون يوم ثمانية وعشرين وهذا
مما لا يختلف فيه بين اهل كل فن من الفنون ولا ينكره الاذ وجنون
او فتون والله اعلم **وقول** الاصبحي ولا يمكن ان يرى قبل
طلوع الشمس وبعد غروبها الى اخره هو ما شهد به العيان
واجمع عليه المسيرون والمفسرون وقضى به القرآن العظيم
ذلك تقدير العزيز العليم انتهى وقال البصري على التحفة
وبالجملة فاستتار الشهر يوما او يومين اخر الشهر على ما فصل
متفق عليه معلوم عند المفسرين والمسيرين وهو من المشاهدات لكل
احد لا يتوقف على معرفة الحساب ولا غيره فمن ثم تكلمت به العرب
وسمته الاستتار والسرار والمحاق انتهى **فتلخص** مما في
هذا البحث مع ما تقدم من البحث السادس من اتفاق المفسرين
والمسيرين طبقة عن طبقة بما هو معلوم عندهم بطريق الاستقراء
والمشاهدة ليس ذلك تحكما للمنجمين على ان القمر لا يزيد ولا
ينقص مسيره وتقهقره في فلكه عن المنزلة التي قد رها الله العزيز
الحكيم وان من خالف هذا يجب رده وتكذيبه ويعلم منه ضرورة
ان الشهر لا يمكن رؤيته قبل طلوع الشمس وبعد غروبها في يوم

واحد ولهذا قال الأصمعي ومن شهد بها فهو شهادة زور والله اعلم

المبحث الثامن

في نقل كلام الأئمة في ان غاية امكان توالي الشهر ناقص اربعة اشهر فقط وكذا ان توالي الشهر التام لا يزيد على اربعة اشهر
قال العلامة الشيخ علي بن قاضي في تقريب الاستدلال قال
 النووي في شرح مسلم قالوا وقد يقع النقص متواليا شهرين
 وثلاثة واربعة ولا يقع اكثر من اربعة انتهى. ونقله عنه
 الدميري في شرح المنهاج وابن حجر في الامداد والاتحاف وعبارته
 فيه فائدة قال ابن عبد البر وتبعه النووي وغيره ويجوز
 توالي اربعة اشهر نواقص وكان معتمد على الاستقراء في
 ذلك انتهى ومفهومه لاجتماع خمسة كما صرح به النووي وجزم
 به في العباب والاذرع والناشري في الايضاح وقره ابن
 حجر في شرحه للعباب ولم نرمز خالف في ذلك فهذا أقوى
 حجة على اعتبار ما اخرج به الحساب الدقيق السالم من المعارض
 المعتمد فيجب العمل به في اثبات امكان الرؤية وعدمه
فعلم من ذلك ان قول المفسرين الماضي يجب قبوله والعمل
 به نفيًا وإثباتًا وان فرض استنادهم الى معرفته من طريق
 اهل الحساب لثبوت اعتبار كلام الحساب في هذا المقام
 بالنقل الصريح **فتى** صحت رؤيته يوم الثامن والعشرين
 امتنعت رؤيته ليلة الثلاثين الا ان يفرض في بصره حديد
 فيراه يوم الثامن والعشرين حيث لا يراه المعتدل فهذا

لا يمنع رؤيته ليلة الثلاثين وكذا قد يفرض رؤيته للبصر الحديد
 ليلة الثلاثين من رؤيته يوم الثامن والعشرين للبصر المعتدل
 ولكن رؤية الحديد لا عبرة بها كما ذكره عبد الله بن عمر مخزومه
 في الهجرة انتهى **وقال** أيضا ومنه ما تقدم من عدم جواز
 نقص خامس وقد جزم به مثلهم كما تقدم فلو شهد اثنان
 مثلا بنقص خامس ردت شهادتهما وذلك انهما هو ما خوذ
 من الحساب فقد ردت بمقتضى الحساب وهو المطلوب انتهى
وقال في تلخيص المقال قال شيخ الاسلام زكريا الانصاري
 في شرح الروض السنة القمرية ويقال لها الهلالية والعربية
 وهي كما قال صاحب المذهب وغيره ثلثمائة واربعة
 وخمسون يوما وخمسة يوم وسدسه فاذا قسمت ايام السنة
 المذكورة على الشهور الاثنا عشر خرج لكل شهر تسعة وعشرون
 يوما ونصف يوم وكس يسير لكن الشهور الشرعية لا كس فيها
 لقوله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا الحديث قال
 الامام النووي في شرح مسلم في الكلام على الحديث وحاصله
 ان الاعتبار بالهلال فقد يكون تاما ثلاثين وقد يكون ناقصا
 تسعة وعشرين وقد لا يرى الهلال فيجب اكمال العدد ثلاثين
 انتهى **فعلم** من ذلك ان الشهور الشرعية لا كس في ايامها
 وان ستة اشهر منها لا بد ان تكون كاملة لا يجوز نقصها
 وستة لا بد وان تكون ناقصة من حيث امكان الرؤية
 وان توقف الحكم بالنقص عليه على وجودها بالفعل انتهى

فتلخص من نصوصهم في هذا البحث انه لا يمكن توالي
خمس اشهر نواقص بطريق الاستقرار الموافق لطريق الحساب
المعتبر في الشرع والله اعلم .

البحث التاسع

في نقل كلام الأئمة في انه لا يتعين اقل ما يرى الهلال قدر مخصوص
من الدرج في ارتفاعه عن الافق في كل شهر كما لا يتعين موضع
فيه وميلانه شماليا وجنوبيا بل انما ذلك يختلف باختلاف عرض
القمر في البروج والمنازل وباختلاف عرض البلاد وبعد القمر
عن الشمس وقربه منها ويختلف ايضا بوجود ما يحجب ادراكه
من نحو قاتم او حمرة وعدمه وانما ذكروا من اقل العدة في الرؤية
فهو اقل ما يرى في الجملة كما يعلم من عباراتهم الآتية **قال**
الشيخ علي بن قاضي في تقريب الاستدلال ان اقل ما يمكن رؤية
الهلال فيه نحو ثلثي منزلة وذلك تسع درجات الاثلاث
وقال في موضع آخر وفي قول ان اقل ما يمكن فيه الرؤية
سبع درجات ثم قال بعد كلام طويل ان الاقل المذكور هو اقل
ما يمكن فيه في الجملة والا فقد يكون ارتفاعه تسعا وعشرا
او احدى عشر مثلا ولا يرى قال الشيخ ابن حجر في فتاويه
الفقهية في كلام نقله عن اهل الهيئة قايلا واليه المراجع
في ذلك فاذا بعد القمر عن الشمس مقدارا قريبا من اثني عشر
جزءا او اقل على اختلاف اوضاع المساكن وعروض القمر وكثرة
بخار وحدة الابصار مال نصفه المضي الينا يرى وهو

الهلال انتهى **فعلم** من ذلك ان الاقل الذي ذكرناه ليس هو
 الاقل دايما ولكنه الاقل في الجملة **فثبت** انه لا يتعين لرؤية
 ارتفاع واحد مقدار في كل شهر بل في كل وقت بحسبه انتهى
 من كلام ابن قاضي **فتنص** من هذا البحث ان اقل رؤية
 الهلال سبع درج في بعض الاحوال وبعضها لا يرى الاثمان
 درج او ازيد بحسب الاوقات والاوزان والله اعلم

البحث العاشر

في نقل كلامهم فيما يحصل به علم امكان الرؤية واستحالتها
 الذي تقدم في البحث الثاني والثالث انه من علم الحساب
 الذي يجب معرفته وانه يعمل به في الشرع وينسب اليه
فعلم امكان الرؤية واستحالتها يحصل من احدى الطريقتين
احدهما من مشاهدة اربعة امور عادية تدرك بحس النظر
 في سير الشمس والقمر طبق ما ذكره المولى عز وجل في القرآن
 كما تقدم بيانه في البحث السادس والسابع **فيكون** علم امكان
 الرؤية واستحالتها بما تشهد عليه هذه الامور الاربعة العادية
 المحسوسة قطعيا لا ظنيا ولا تخمينيا وقد نص عليه الشيخ
 ابن حجر في الاتحاف بقوله ان مستند قطع علم انما هو مشاهدة
 الامور العادية بطريق التجربة وذلك امر عيان لا اعتقادي
فحسب انتهى فالامر الاول مشاهدة قدر ارتفاع الهلال
 في الليلة الثانية التي يدل على قدره في الليلة الاولى من امكان
 رؤيته فيها ومن عدم امكانها **والامر الثاني** مشاهدة قدر

مكته من حين رؤيته الى ان يغيب **والأمر الثالث** مشاهدة
 جهة الهلال شمالية او جنوبية وكذا ميلانه وتقوسه الى
 جهة الشمال او الجنوب **والأمر الرابع** مشاهدة زيادة
 قدر ارتفاعه في ليلة الرؤية في البلاد الغربية على قدر
 ارتفاعه في البلاد الشرقية **فهذه** الامور الاربعة
 المحسوسة في سير الشمس والقمر دلائل قطعية على
 امكان الرؤية واستحالتها وعلى صحة ما حصل بتقويم
 النيرين الذي وافقها كما تقدم نص الشيخ ابن حجر عليه انفا
فيعلم بذلك صدق الشاهد بالرؤية وكذبه بها **اما**
 كيفية تقويم النيرين فتاتي **واما** بيان هذه
 الامور الاربعة ففي هذه الجداول الآتية **فبيان**
 الامر الاول في هذا الجدول وفيه ست خانات في
 كل خانة منها عن يمينها قدر ارتفاع الهلال في الليلة
 الاولى وعن يسارها قدر ارتفاعه في الليلة الثانية
 على حساب كل ليلة منزلة طبق ما ذكر في القرائن
 وتفسير اهل العرفان فيكون قدر ارتفاعه الذي في
 الليلة الثانية شاهد على قدره في الاولى وعلى امكان
 رؤيته فيها او على عدم امكانها

وهذا هو الجدول

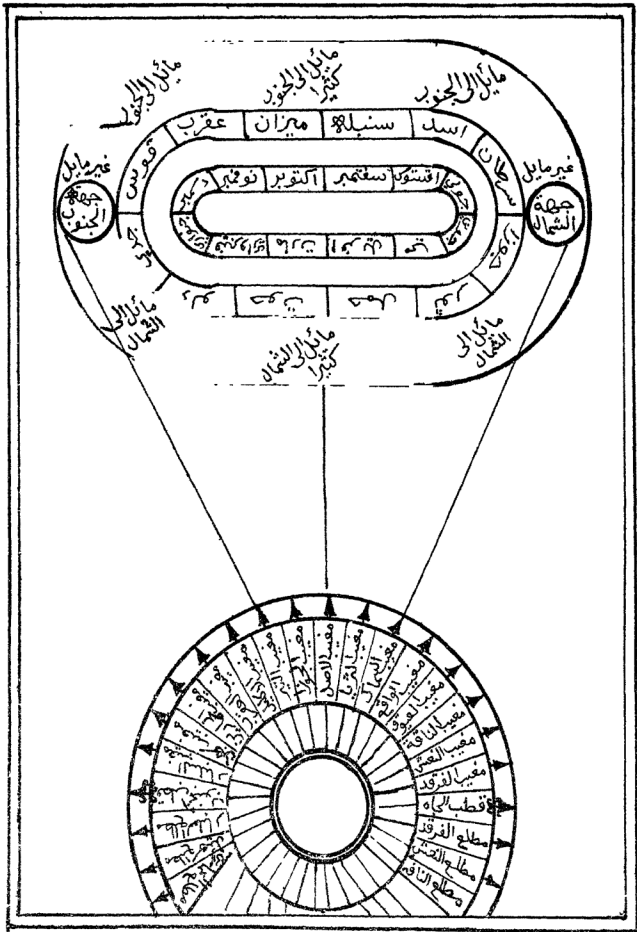
البليلة الثانية	البليلة الاولى	البليلة الثانية	البليلة الاولى	البليلة الثانية	البليلة الاولى	البليلة الثانية	البليلة الاولى	البليلة الثانية	البليلة الاولى
٢٤	١١	٢٢	٩	٣٠	٧	١٨	٥	١٦	٣
٣٥	١٢	٢٣	١٠	٣١	٨	١٩	٦	١٧	٤

واما الامر الثاني فبيان في الجدول الذي تحت هذا وفيه خمس خانات في يمين كل خانة قدر ارتفاع الهلال من الدرجات وعن يساره قدر مكثه دقائق او ساعه ودقائق وذلك بكل درجة من ارتفاعه باربع دقائق في مكثه وما حصل من مجموع مدة المكث يكون شاهدا على قدر ارتفاعه من الدرجات وهذا هو الجدول

ساعة / دقيقة	درج	ساعة / دقيقة	درج	ساعة / دقيقة	درج	ساعة / دقيقة	درج	ساعة / دقيقة	درج
١ / ٢٤	٢١	١ / ٢٢	١٦	١ / ٢٠	١١	١ / ١٨	٦	١ / ١٦	١
١ / ٢٨	٢٢	١ / ٢٣	١٧	١ / ٢١	١٢	١ / ١٩	٧	١ / ١٧	٢
١ / ٣٢	٢٣	١ / ٢٤	١٨	١ / ٢٢	١٣	١ / ٢٠	٨	١ / ١٨	٣
١ / ٣٦	٢٤	١ / ٢٥	١٩	١ / ٢٣	١٤	١ / ٢١	٩	١ / ١٩	٤
١ / ٤٠	٢٥	١ / ٢٦	٢٠	١ / ٢٤	١٥	١ / ٢٢	١٠	١ / ٢٠	٥

واما الامر الثالث فبيان في الدائرة الآتية وهي مشتملة

على البروج الاثني عشر مع ما يوافقها من اشهر الاقرب التي
 كثر استعمالها في بلدان جاوا وتحت تلك الدائرة صورة بيت
 الابرة لتوضع بيت الابرة وسطها وتوافق شوكتها الى قطب
 الجاه فتشير الى موضع الهلال في كل برج من تلك البروج
 فان كان الهلال في اواخر الجوزا او اويل السرطان فهو في
 مغيب السماك وهو مقتل ليس فيه ميلان ظاهر واذا كان في برج
 الاسد فهو في نحو مغيب الثريا وميلانه الى جهة الجنوب قليلا واذا
 كان في اواخر السنبلة او اويل الميزان فهو في مغيب الاصل وميلانه
 الى جهة الجنوب كثيرا واذا كان في برج العنبر فهو في نحو مغيب
 الجوزا وميلانه الى الجنوب قليلا واذا كان في اواخر القوس او اويل الجدي
 فهو في مغيب التيربلا ميلان ظاهر واذا كان في اواخر برج المجدى او
 في برج الدلو فهو في نحو مغيب الجوزا وميلانه الى جهة الشمال قليلا واذا
 كان هو في اواخر الحوت او اويل الحمل فهو في مغيب الاصل وميلانه الى الشمال
 كثيرا واذا كان هو في اواخر الحمل او في اويل الثور فهو في نحو مغيب الثريا
 وميلانه الى الشمال قليلا واذا كان هو في اواخر الثور الى اويل الجوزا
 فهو في ما بين مغيب الثريا ومغيب السماك وميلانه الى جهة
 الشمال قليلا **فهم** اعلم ان هذه الدائرة جعلناها في جهة جاوا
 واما غيرها فيحصل فيه الاختلاف في بعضها قليلا بحسب
 الاطوال والاعراض وهذه صورة الدائرة



واما الامر الرابع الذي هو معرفة قدر زيادة ارتفاع الهلال في البلاد الغربية عن ارتفاعه في الشرقية فبيان ان كرية الارض تقتضي اختلاف اوقات ما كنهايلا ونهارا وبكرة وعشيا فباختلاف ذلك تختلف مناظر الهلال **قال الشيخ** الجمل على الجلالين عند قوله تعالى ان في اختلاف الليل والنهار فان كرية الارض تقتضي ان يكون بعض الاوقات في بعض الاماكن ليلا وفي مقابلة نهارا انتهى **وقال الشيخ** ابن حجر في التحفة في المواقيت فما من درجة من الفلك تكون فيها الشمس في وقت من الاوقات الا وهي طالعة بالنسبة الى بقعة غاربة بالنسبة الى اخرى متوسطة بالنسبة الى اخرى في وقت عصر بالنسبة الى اخرى وعشا وصبح كذلك انتهى **وتفصيل** ذلك ان اوقات البلاد الغربية متأخرة عن اوقات البلاد الشرقية بقدر فضل الطولين ما بين البلد الغربي والبلد الشرقي نقي كل درجة من فضل طوليهما يتأخر وقت الغربي عن الشرقي بربع دقائق من سير الشمس في الفلك فتكون في كل خمسة عشر درجة من فضل طوليهما ساعة فلكية **ثم** ان في كل ساعة من سير الشمس في الفلك يحدث زيادة نصف درجة من ارتفاع الهلال وذلك لسرعة سيره مشرقا في فلكه في السماء الدنيا في كل ليلة منزلة وتقدمه على الشمس التي صنؤه منها لبطي سيرها مشرقا في فلكها في السماء الرابعة في كل ليلة درجة واحدة فيبعد عنها ويزيد صنؤه بذلك **قال الشيخ** الجمل على الجلالين عند قوله تعالى

وسخر لكم الشمس والقمر دايبين جارين في فلكهما لا يفتران اي
 محلها ومقرهما وهو السماء الرابعة للشمس وسماء الدنيا
 للقمر انتهى **وهنا** نضع حدولا فيه خمس خانات
 من اعلاه الى اسفله فالخانة الاعلى فيها أقصى البلاد الشرقية
 من جهة جاوا وهي التي اطولها من مبداء الاطوال المعبر
 عن اهل الوقت نحو ١٣٠ درجة ثم في الخانة التي تحتها
 البلاد التي غربية عنها كغالب بلدان جاوا التي طولها نحو ١٠٠
 درجة وفضل طوليهما ٣٠ درجة فيحدث درجة من ارتفاع
 الهلال في الغربية منها عن الشرقية ثم في الخانة الثالثة
 تحتها البلاد التي طولها نحو ٧٠ درجة كبعض بلدان الهند
 وفضل الطولين بينها وبين الثانية التي فوقها ٣٠ درجة ايضا
 ثم في الخانة الرابعة تحتها البلاد التي طولها نحو ٤٠ درجة
 كمكة المشرفة وفضل طوليهما ٣٠ درجة ايضا ثم في الخامسة
 البلاد التي غربية عنها طولها نحو ١٠ درجات كبعض بلاد الروم
 وفضل طوليهما ٣٠ درجة كذلك نسم ان في كل خانة من هذه
 الخانات الخمس عند يسارها عشر خانات صغار فيها عدد
 درجات ارتفاع هلال تلك البلاد التي فيها **فاذا** اردت معرفة قدر
 زيادة ارتفاع هلال بلد غربية عن هلال بلد شرقية عنها فاهبط
 بدرجة ارتفاع الشرقية الى خانة الغربية عنها تجد فيها زيادة
 ارتفاع هلالها عن هلال الشرقية درجة واحدة وهكذا نفعل
 عليها غيرها

وهذا هو الجدول في الامر الرابع المذكور

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	ارتفاع هلالها	١٣٠	اطوالها	البلاد الشرقية التي هي اقصى بلاد جاوا
١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	ارتفاع هلالها	١٠٠	اطوالها	البلاد التي غربية عنها وهي غالب بلدان جاوا
١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	ارتفاع هلالها	٧٠	اطوالها	والتي غربية عنها ايضا بلدان الهند
١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	ارتفاع هلالها	٤٠	اطوالها	والتي غربية عنها ايضا مكة الشرقية
١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	ارتفاع هلالها	١٠	اطوالها	والتي غربية عنها ايضا بعض بلدان الروم

واما كيفية تقويم النيرين بضبط الخمس الآتية وهي حركات
النيرين في فلكهما الماخوذة من سيرهما المقدر كما تقدم ذكره
في الفصل السادس وما بعده فنقل هنا من ملخص زييج الشيخ
عبد الرحمن بن احمد المصري رحمه الله تعالى وذلك في سبعة
جداول الآتية ثم بعدها ذكر كيفية العمل بها على سبيل الرمز
والاشارة بالجمع والخط وغير ذلك وانما يحصل ذلك بعد التعلم
وحصول المعرفة بذلك اما الجداول السبعة فهي مبنية على
حروف الجمل من غير نقط الالانون وانما تكتب هكذا وان
عدد الايام من العلامة يكتب بالرسم الهندي والحركات الخمس

هي العلامة والحصة والخاصة والمركز والالوج والمراد بالعلامة
هو آخر الشهر الاول مع اول الشهر الثاني اي الفاصل بينهما
وهو وقت اجتماع النيرين ومعنى الحصة هي حصة الساعة
من البعد بين النيرين ومعنى الخاصة اي خاصة القمر اي
موضعه في فلكه ومعنى المركز اي مركز الشمس وهو موضعها
في فلك البروج ومعنى الالوج اي اوج الشمس وهو ارتفاعها
ومعنى مقوم الشمس اي مقام الشمس في اليوم الذي فيه الشمس
من ذلك البرج ومعنى بعد النيرين اي بعدتها عن خط مدار
الاعتدالين وقت الاجتماع والله اعلم

الجدول الاول في السنين المجموعة من سني الهجرة الثامنة
فاليم لليوم وعة للساعات وق للدقائق و٧ للبرج وكذا للدرجة

العلامة	الحصة	الخاصة	المركز	الالوج
السنين المجموعة	الايام عة	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق
١٣١٠	١٤ د	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق
١٣٢٠	٥ برط	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق
١٣٣٠	٥ برط	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق
١٣٤٠	١٣ بط	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق
١٣٥٠	٣ بركد	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق
١٣٦٠	٥ ط كط	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق
١٣٧٠	١٧ لد	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق
١٣٨٠	١ برلط	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق
١٣٩٠	٦ ط مد	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق
١٤٠٠	١٥ مط	٧٧ ق	٧٧ ق	٧٧ ق

المجدول الثاني في السنين المبسوطة الناقصة اي التي
دون العشرة

السنين المبسوطة	العلامة	الحصة	الخاصة	المركز	الاج
السنين المبسوطة	ايام عتق	حرق	حرق	حرق	ق . . ق
١	٢٤ ح	٢٠ ح	١ ط م	١ با ط و	١
٢	١ بر لر	١ نو و	٢ با لو	١ با ح ل	ب
٣	٦ ب كه	١ ك د ط	١ و ك ط ك د	١ ي ك ر م	ب
٤	٣ با د	١ ب	٥ ط ب	١ ي بر د	٦
٥	٧ ب	١ ا ي نه	١ ح ط .	١ ي و ك	د
٦	٥ د نا	١ ح ح	١ ك م ح	١ ط كه لو	ه
٧	٢ ط	١ ا كو كا	١ ح لو	١ ط ب د ن	و
٨	٦ ك ب ك	١ ب د ك د	١ ي ح ك د	١ ط ا د ح	و
٩	٤ ر نو	١ ب د ك ر	١ ك ب	١ ح ك د	✓
١٠	١ نو ه	١ ب ك ل	١ ح ✓	١ ب م	ح

الجدول الثالث في الشهور العربية فتقويم كل شهر تؤخذ من الشهر الذي قبله وتقوم شهر صفر بالصفر الخالي وتقويم شهر محرم من شهر الح

الشهور	العلامة	الحصة	الخاصة	المركز
العربي	أيام عة ق	ح ح ق	ح ح ق	ح ح ق
محرم	• • •	• • •	• • •	• • •
صفر	ا ب مد	م • ا	• كه مط	• كا و
ربيع الاول	س ا ك ح	ب ا ك	ا كا ح	ا ك ح
ربيع الثاني	ع د ب	ح ب ما	ب ب كر	ب ب كر
جمادى الاولى	ب نو	د ب ما	ح ب نو	ح كو كو
جمادى الاخر	ه م	ه ه كا	د ط ه	د كه لب
رجب	د ك د	و د ا	ه د ند	ه د ك د
شعبان	س ر ح	ر د مد	و • مح	و سح مه
رمضان	ه ه ه	ح ه ك	و كو لب	ر ك ب نا
شوال	ح لو	ط و ح	ر ك كا	ح كا نر
القعدة	ا ر ك	ي و مح	ح ح ي	ط كا د
الحجة	ك د	ب ا ر ك	ط ب نط	ي ك ي
محرم	ع ح ع	• ح ح	ي ط ح	ب ا ب نو

الجدول الرابع في دقايق تعديل الايام

نوم	حمل	ثور	جوزا	اسد	سنبل	ميزان	عقرب	قوس	جدى	دلو	حوت
•	ا	ب	د	ه	و	ر	ح	ط	ي	ب	ا
•	د	ط	ب	و	ر	ح	ط	ب	•	•	•
•	ه	ي	ب	و	ر	ح	ط	ب	•	•	•
•	ي	ي	ي	و	ط	د	ب	ي	و	ا	ا
•	ر	ب	ي	و	ي	ه	ب	ي	•	•	•
•	ح	ب	ط	و	ب	و	ب	ا	د	•	•
•	كا	ب	ط	و	ب	و	ي	ي	•	•	•

الجدول السادس تعديل الهمز

الهمزة	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي
ب	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ب	ت	ث
ا	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي
ب	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ب	ت	ث
ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ج	ح	خ	د
د	ذ	ر	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	د	ذ	ر	ز	س	ص	ض
ه	و	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ه	و	ز	س	ص	ض	ط	ظ
و	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	و	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف
ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك
س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن
ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ص
ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ض	ط	ظ
ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ط	ظ	ع	ف	ق
ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن
ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ع	ف
ف	ق	ك	گ	ن	ي	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ف	ق	ك	گ	ن
ق	ك	گ	ن	ي	ق	ك	گ	ن	ي	ق	ك	گ	ن	ي	ق	ك	گ	ن	ي	ق	ك	گ
ك	گ	ن	ي	ك	گ	ن	ي	ك	گ	ن	ي	ك	گ	ن	ي	ك	گ	ن	ي	ك	گ	ن
گ	ن	ي	گ	ن	ي	گ	ن	ي	گ	ن	ي	گ	ن	ي	گ	ن	ي	گ	ن	ي	گ	ن
ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن
ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي	ن	ي
ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ص	ض	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	گ	ن	ي	ب

و اما كيفية العمل بهذه الجدول السبعة المارة هو ان
 تاخذ **الحرركات الخمس** المذكورة وتصنفها هكذا
العلامة الحصة الخاصة **المركز** **اللاوج** ثم تاخذ من
 الجدول الاول الذي هو **السنين** المجموعة من تحت العلامة
 مما يحاذي السنة التي اردتها واثبتت تحت العلامة التي
 كتبتها ثم تاخذ من الجدول الثاني من تحت العلامة واثبتت
 تحت العلامة التي كتبتها كذلك ثم تاخذ من الجدول الثالث مما
 تحت الشهر الذي قبل الشهر الذي اردته واثبتت تحت العلامة
 التي كتبتها كذلك **ثم** تاخذ من الجدول الاول ايضا من
 تحت الحصة مما يحاذي السنة التي اردتها واثبتت تحت الحصة
 التي كتبتها وكذلك من الجدول الثاني والثالث مثل ما فعلته
 مما تقدم **ثم** تاخذ من الجدول الاول ايضا من تحت الخاصة
 كذلك مثل ما تقدم **ثم** من تحت المركز كذلك **ثم** من تحت اللاوج
 كذلك الا الجدول الثالث فليس فيه **اللاوج** **ثم** جمع كل جنس
 الى جنسه الدقائق الى الدقائق والدرج الى الدرج والبروج الى
 البروج والساعات التي تحت العلامة الى الساعات والايام
 الى الايام فما اجتمع من دقائق العلامة ستون فاجعلها ساعدا
 وتضمنها الى الساعات واذا اجتمع من الساعات اربع وعشرون
 فاجعلها يوما وتضمنه الى الايام وما بلغ من الايام سبعة اخذ
 منها سبعة واثبت الباقي **وما** اجتمع من الدقائق تحت
 الحصة وما بعدها ستون فاجعلها درجة وتضمنها الى الدرج

واذا اجتمع من الدرج ثلاثون فارفعها ببرج وضمها الى البروج واذا
 اجتمع من البروج اثنا عشر اسقطه واثبت الباقي **ثم ادخل**
 برج الخاصة الذي حصل معك بعد التجميل في الجدول الخامس
 من اعلى الجدول وبدرج الخاصة من يمين الجدول تجد في الملتقى
تعديل الخاصة فاكتبه عندك تحت تلك الحركات التي كتبتها
 وجمعتها **ثم ادخل** برج المركز ودرجه في الجدول السادس
 وافعل مثل ما فعلت في الخاصة تجد في الملتقى **تعديل المركز**
 فاكتبه عندك ايضا يجب تعديل الخاصة **ثم اجمع** هذين
 التعديلين يحصل لك **البعد بين النيرين** وهو درج ودقائق
 فاكتبه عندك ايضا ولكنه غير معدل **ثم تاخذ** لكل درجة
 منه خمس دقائق ولكل اثنا عشر دقيقة دقيقة واحدة
 وتجمع ذلك الى تعديل المركز يحصل **تعديل الشمس** فاكتبه
 وكتب المجموع تحته **ثم اجمع** الاوج الى المركز يحصل **وسط**
 الشمس فاكتبه وكتب المجموع تحته **ثم اسقط** تعديل
 الشمس من وسطها يحصل **مقوم الشمس** في وقت
 الاجتماع وهو موضع القمر فاكتبه وكتب ما بقي تحته **ثم**
تاخذه من الجدول الرابع برجه من اعلى الجدول وبدرجه
 من يمينه تجد في الملتقى **دقائق** تعديل الايام فاكتبه **ثم**
 اسقطها من البعد بين النيرين يحصل **البعد المعدل**
 فاكتبه **ثم ادخل** في الجدول السابع بالخاصة التي
 حصلت معك ببرج ودرج من اليمين تجد على يساره

حصة الساعة من البعد بين النيران وهو ساعات ودقائق
 فاكبتها عندك **ثم** اضرب البعد المعدل في حصة الساعة فما
 حصل من ضرب الساعات بعضها في بعض فاجعله ساعاً
 وما حصل من ضرب الساعات في الدقائق او عكسها فاجعله
 دقائقاً وما حصل من ضرب الدقائق بعضها في بعض فاجعله
 ثوانياً يحصل بذلك **تعديل للعلامة** فاكبته عندك **ثم**
 اسقطه من العلامة التي حصلت معك اولا تحصل //
العلامة المعدلة وهو وقت الاجتماع في بتاوي وما
 قاربها تقريبا **فان** كنت في مكة المشرفة او في حضرموت
 مثلاً فاخرج فضل الطولين وهو نحو اربع درجات تقريبا
 من هذا الحاصل فما بقي فهو **العلامة المعدلة** **ثم**
 ان العلامة المعدلة مبدؤها من وقت المغرب وهي الساعة
 السادسة تقريبا فاذا كانت هذه العلامة هكذا اخرى
 فتقول وقع الاجتماع في ليلة الاحد بعد مضي ثلاث ساعات
 وعشر دقائق فيكون ارتفاع الهلال ليلة الاثنين احدى عشرة
 درجة والخمس دقائق وقس عليه غيره وقد تم العمل

الفصل الثامن

في نقل كلام الأئمة في الاسباب التي ترد بها شهادة رؤية
 الهلال وهي خمسة اسباب **السبب الاول** فقد شروط
 العدالة في الشاهد بوجود ما يناسب فيها وقد تقدم في الفصل
 الخامس اتفاق الأئمة على اشتراط العدالة في شاهد الرؤية

كقول الشيخ ابن حجر في التحفة وشرط الواحد صفة العدول وكذا
 في النهاية وغيرها وقد تقدم ايضا عن العلامة الحبيب عبد الرحمن
 بن عبد الله بلفظه فيما كتبه للشيخ عبد الرحمن باوزير فاعاد
 النظر اليه فانه مهم جداً **وقال** شيخنا الحبيب عبد الله بن حسين
 بن طاهر لما سئل في شهادة هلال شوال قال في اثناء جوابه
 ولا بد من تيقن خروجه لجواز الفطر اما بكمال العدة ثلاثين يوماً
 او بثبوت رؤيته ليلة الثلاثين بحجة شرعية من كون
 الشهود عدولاً في الملة المحمدية بالشروط المرعية التي عُرِفت
 او فقدت بالكلية انتهى ملخصاً **وقال** الشيخ علي بن قاضي في
 تقريب الاستدلال فلا تقبل الشهادة الا من استجمع ^{فيها} شروط
 الشهادة به ومالم يوجد ذلك في احدهما لم نقبلها انتهى
وتقدم في الفصل الخامس ذكر الخصال التي تنفي العدالة
 فاعاد النظر اليها ان شئت لاسيما قول الغزالي ولعلك لو
 حاسبت نفسك الى آخر ما قال **السبب الثاني** خرم المروة
 بشئ مما مر في الفصل الخامس اذ المروة بشرط من شروط ^{الاشهاد}
 كما قال الشيخ علي الشيرازي ومنها السلامة من خاتم المروة
 وما ذكر في ذلك الفصل من شأن المروة يعلم منها انها عرو ^{ها}
 في هذا الزمان **السبب الثالث** وجود التهمة في الشهود وقد
 تقدم في مقدمة هذه الرسالة مما جرى من المتعرضين لرؤية
 الالهة وما صدر من جرائمهم ووزور شهادتهم وتكرر وقوع
 ذلك منهم وتكرر وقوع الانكار عليهم من الائمة الاجلا في كل

شروط العدالة مما استجمع فيه

زمان وما ذكروا من شايع احوالهم ما يحصل بذلك وجود
 البتة الموجبة لتكذيبهم وتكذيب من هو مثلهم من شهود الزمان
في وجود احدى هذه الاسباب الثلاثة المضادة لشرط الشاهد
 يجب رد الشهادة بصرح نصوص الأئمة السابقة **قال الشيخ** ان
 حجر في الخفة بعد ذكر شرط الشاهد كما تقدم قال فلا تقبل
 شهادة اخنبداد هؤلاء انتهى **السبب الرابع** مخالفة الكيفية
 المعهودة في رؤية الهلال التي تقدمت في الفصل السادس وهذه
 المخالفة بان رآه حاد النظر جدا او بواسطة نحو امرأة او رآه غارا
 على المعتمد في الكل كما تقرر في ذلك الفصل **السبب الخامس**
 عدم امكان رؤيته عقلا او شرعا او عادة او حسابا ان لم يبلغ
 الهلال حدا يقبل العقل والشرع او العادة او الحس برويته
 كما تقدمت نصوص الأئمة بذلك في الفصل السادس **فمن**
 وجد احدى هذه الاسباب الخمسة يجب رد الشهادة بتصریح
 الأئمة بذلك ولو كان الشهود عدولا **قال الشيخ محمد الحلي** في
 فتاويه بعد ذكر رد الشهادة فيما اذا دل الحساب القطعي على احتمال
 الرؤية **قال** وكل ذلك بعد استيفاء الشهود الشروط المعتبرة انتهى
 فما بالكم بمفقود الشروط من الشهود

الفصل التاسع

في ذكر المسئلة الغريبة الموعود بها صدر هذه الرسالة وهي
 التي تكرر وقوعها وتطاول زمنها وفرخت الشياطين في
 اعمالها وقد صنف العلماء في شأنها مؤلفات كثيرة حسبما

اطلعنا على بعضها وصورتها الغريبة في العادة واي غريبة وهو
ان يطلع الشهر صبحا من المشرق ظاهرا قبل الشمس بمزلة او
اقل او اكثر في يوم التاسع والعشرين وراه عدد من الثقات فلما
كان وقت المغرب من ذلك اليوم جاء الى القاضي مشهدان مثلا
فشهدا بروية الهلال بعد غروب الشمس في جهة المغرب فيقبل
تلك الشهادة والحال ما ذكر من غير تردد ولا استغصال ولا ارتياب
هذا وانت خير بها تقدم في صدر هذه الرسالة شدة انكار
الايمّة على جرأة هؤلاء الشهود وعلى تساهل من يقبلها منهم
حتى صنفوا في ذلك مصنفات مفيدة وتراسلوا فيما بينهم مراسلات
عديده كما تقدم نقل كثير منها في اول هذه الرسالة وما نقلنا هنا
ايضا من مكاتبة الحبيب العلامة عبد الله بن علوي الحداد الى تلميذه
الحبيب العلامة احمد بن زين الحبشي قال بعد كلام طويل والعيد
عندنا بزعم من لا معرفة له بالاحد واما نحن مع اناس خاصة
فلم نفطر الا بالاثني لان القمر رؤي يوم السبت رؤية محققة راه
عدد التواتر ومن لا يحصى من المتعرضين من البلد وغيرهم ثم
مشهد به ليلة الاحد من لا يوبه له بحال ولا يذكر في مقال
فاقضى من ذلك العجب الخ وقد نقل هذه المكاتبات الشيخ عبد الله
باسودان في شرح خطبة الحبيب طاهر بن حسين ومن جملة
ما نقلناه سابقا ما قاله العلامة الحبيب طاهر بن حسين بن طاهر
في خطبته وقد عم الايتلاء فيها بشده الفحص والتنقيب
وتداعي الامر حتى انتهى الحال الى حصول شيء عجيب يحج الطبع

ولا يقبله الشرع وانما نشأ ذلك من التساهل في قبول كل مردود
لا يعد في الرضيين من الشهود حتى توغلوا في التقديم وبأينوا
سائر الاقاليم والنصيحة من الدين والذكر تنفع المؤمنين انتهى
ومن حملتها عن الحبيب عبد الله بن علوي الحداد ايضا وهو قوله
فهذه مسئلة قد طال تحبط الفقهاء فيها سنين وقد كثر الكلام بيننا
وبينهم في ذلك حتى امسكنا عاما او عامين عن الفطر معهم لجرم
بغير علم بالا فلاك والابحاث فيمن تصح شهادته ومن لا تصح وهم
يتصمون ويتعامون عن الحق لغلبة الهوى عليهم والله المستعان
وقوله ايضا وقد خالفوا فيما عملوا من الشرعيات والامور الحسابية
من شأن المنازل التي ذكرها الله في كتابه العزيز في غير موضع
من القرآن الى آخر كلام قطب الارشاد الذي لا يخالفه الا ذو جلد
وعناد **ومثل** كلام هذين الامامين كلام غيرهما من الائمة
الذي تقدم نقله عنهم في اول هذه الرسالة وكفى بهم رضي الله
عنهم قدوة واسوة **ثم ان هذه المسئلة** ولو على فرض
شهود الرؤية في تلك الليلة عدولا فقد افتى كثير من الائمة ببرد
شهادتهم لاستحالة الرؤية عادة والشرع لا ياتي بالمستحذات
كما تقدم النقل عنهم في الفصل السادس **ومن** افتى ببرد تلك
الشهادة العلامة المحقق علي بن عبد الرحيم بن قاضي في رسالته
الثلاث التي اكرتقلنا منها حيث اتى فيها بالادلة الواضحة والحق
القاطعة **ثم** ان اناسا خالفوا هؤلاء الائمة الذين نقلنا عنهم
في اول هذه ^{الرسالة} مع الذين نقلنا عنهم في الفصل السادس وافقوا بقبول

تلك الشهادة وزجوها على الشهادة صحا واحتجوا بإلغاء الحساب
 بالكلية وقابلوا ما عليه هؤلاء الأئمة بالاعتراض ولوحوا بشبه
 بادية السقوط والانتقاض وتورد هنا حججهم على قبول الشهادة
 مساء ونجعلها في عشر نكات ثم نغنيها بلام الأئمة المحققين منقولاً
 ومفهوماً في رد حججهم وبيان خطأيهم فيما احتجوا به وفي بيان
 رد تلك الشهادة مساء وكل ذلك بالأدلة الواضحة والحجج القاطعة
 التي نرجو أن لا يقف عليها منصف الا تتبعها ولا متعسف الا ردعه
 عن تعسفه ثم حجة لا ريب فيها فإياكم ثنيات الطريق
فالنكتة الأولى مما احتجوا به لصحة الشهادة مساء ولرد
 الشهادة صحا قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا
 لرؤيته قالوا للرؤية قد حصلت شهد بها معتبر وقد فعلنا ما امرنا
 به الشارع **جوابه** ان هذا الاستدلال ساقط من وجهين
 الأول ان الرؤية هي محل النزاع ومحل النزاع لا يصلح دليلاً لانه
 المصادرة التي ذكروها والثاني انه قد تقدم في الفصل السادس
 فيما نقله ابن قاضي عن ابن حجر في الاتحاف بان الرؤية في الحديث
 لا تنطبق الا للمعهود اي على وفق العادة في شأنها فلا تطلق
 الرؤية الا عليها كما تقدم فالرؤية التي ادعوا ليست على المعهود
 بصراح النصوص التي في ذلك الفصل بل انها عارية عن شروط
 الرؤية التي في ذلك الفصل باجمعها فحينئذ لا تنطبق الرؤية التي
 في الحديث عليها **ونقل** ابن قاضي في تقريب الاستدلال عن
 السبكي وكذا في الاجوبة الواضحة عن السيد العلامة علوي

بن عبد الله بأحسن ما لفظهما ولم يأت لنا نص من الشارع ان كل
 شاهدين تقبل شهادتهما سواء كان المشهود به صحيحا او باطلا
 ولا يترتب وجوب الصوم واحكام الشهر على مجرد الخبر والشهادة
 حتى اننا نقول العدة قول الشارع صوموا اذا اجبركم محبر فانه
 لو ورد ذلك قبلناه على الراس والعين لكن ذلك لم يأت قط في الشرع
 بل اوجب علينا التبيين في قبول الخبر حتى نعلم حقيقته اولو لا
 شك انتهى **قال** الشيخ ابن حجر في التحفة ويجب استيفصال شاهد
 رابه فيه امر كاكثر العوام ولوعدولا انتهى **وقال** العلامة الحبيب
 عبد الرحمن بن عبد الله بلفظيه في رسالته انه وقع التساهل في
 هذه الازمان ولم ترتفع عنهم الامانة وبدت منهم الحيانة وصاروا
 معرضة للثبوت فوجب على الحاكم الاستيفصال بحسب الاحوال
 والتفحص عن محال الاختلال انتهى **وقولهم** شهد بها معتبر
جوابه ان ما تقدم في مقدمة هذه الرسالة مع ما في
 الفصل الخامس والفصل الثامن زيادة على الكفاية في عدم
 اعتبار هؤلاء الشهود **وهما** احتجاج به الرد على استحالة
 الرؤية مسأ هو قولهم ان الشارع قد الغى الحساب بالكلية وقولهم
 ولا يؤخذ بقول الحاسب في الشريعة وقولهم ان الاصحاب قالوا
 لا عبرة بقول منجم وحاسب **جوابه** قال العلامة ابن قاضي
 في تقريب الاستدلال وقوله ان الشارع الغى الحساب بالكلية
 ممنوع والذي قال هذه العبارة انها هو الزركشي والرامي
 في النهاية وليس ذلك صحيحا على اطلاقه لا عندهما ولا عند غيرهما

أما هما فلا نهما يجوزان للحاسب والمخيم اذا عرف امكان الرؤية
 ان يصوم ح ويجزيه اذا بان من رمضان بل قال الرملي يجب
 عليهما الصوم وعلى من صدقهما وقال ايضا ويعملان به
 في الفطر ايضا ولا شك ان طريق معرفة امكان الرؤية هو التقويم
 للنيرين ومعرفة مقدار نور القمر وذلك هو طريق استحالة الرؤية
 فكما قالوا باعتبار ذلك شرعا في الاثبات حتى جوز الصيام
 وحكما بالاجزاء والجواز والاجزاء حكمان شرعيان وقد اثبت
 به فكذا اثبت بذلك الاستحالة شرعا اذ لا يجوز ان يقال هذه
 الطريق يثبت بها الامكان دون الاستحالة فرا من التحكم
 الممنوع فصح ان ذلك الاطلاق غير صحيح عندهما وانه يلزمهما
 القول باعتبار تلك الطريق في اثبات الاستحالة كما اعتراه في
 اثبات الامكان **وقد** رد الشيخ ابن حجر في شرح العباب على
 الزركشي بقوله وتنظير الزركشي فيه اي في كلام السبكي
 المشهور بان الشرع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكلية يردبانه
 ممنوع فلا ينظر اليه هنا كما لا ينظر في جواز صيام الحاسب
 استنادا الى حسابه وفي بيان اختلاف المطالع واتفاقهما
 وفي مواقيت الصلاة وغير ذلك نقله عنه السيد محمد شليه
 نفع الله به **واما** غيرهما فان كلامهم طافح باعتبار الحساب
 شرعا انتهى **وقال** في الاجوبة الواضحة قال الشيخ عبدالعزيز
 الزمزمي وقول غالب حكام الجهة يعني الحضرمية ان مقال
 اهل الفلك لا يعتبره الشرع ليس على اطلاقه الى ان قال ولذلك

رد قول الزركشي ان الشارع الغي الحساب وذلك ممنوع بالنظر
 هنا وجواز صيām الحاسب استنادا اليه واختلاف المطالع
 واتفاقها ومواقيت الصلاة وغير ذلك هذا ما حققه من مجموع
 كلام الاصحاب وجرمت به لعدم وقوع الشك عند الكلام فيه و
 الارتباب انتهى وهو في ذلك تابع لحجة ابن حجر في الاحتجاج
 وشرح العباب وبه يعلم انه ينتج ما قلناه من رد الشهادة براءة
 مساء وقد روي صحاح والله اعلم **وقال** فيه ايضا ان المخالفين
 للسبكي لا يوافيئون موافقيه وان حججهم او هي من حجة وانه لا
 دافع لتسكه باصل بقاء الشهر انتهى **وقال** في تقريب الاستدلال
 ومن هنا تعلم ان كلام الزركشي ودعواه الغاء الحساب بالكلية
 اما ساقط شديد الضعف بالكلية او سبق قلم وان من غير
 بمثل عبارته فانما قلده ولم يعن النظر فيما يلزم عليه من
 مخالفة كلام نفسه وكلام الاصحاب وبذلك يعلم سقوط
 استدلالهم بما ذكر وان مقدمته ونتيجته فاسدتان
 والله اعلم انتهى **وما تقدم في المبحث السابع** يؤيد ما ذكرهنا
فتمحصل مما ذكرهنا ومن المبحث السابع ان الذي يلغى
 الشارع من علم الحساب انما هو لاثبات الشهرة بالنسبة
 لصوم العموم لانه من الامور العامة **واما** علم الحساب في
 امكان الروية وعدم امكانها الذي قد جوز الشارع لمن
 يعرفه ان يصوم به بل يجب عليه الصوم به ويجزئه عن
 رمضان وكذا على من صدقه كما افق به الرملي فلا يلغى

الشارع فبهذا يعلم ان القول بان الشارع الغي الحساب بالكلية ،
 مردود وهو حاصل من عدم التمييز بين المسئلتين ومن اشتراط
 الموضوع ورايت منقولاً عن بعض علماء ساداتنا العلويين
 في هذه المسئلة حيث قال فيجب على الحاكم في مثل ذلك ان لا
 يقبل هذه الشهادة ولا يحكم بها ويستحب الاصل في بقاء الشهر
 فانه دليل شرعي محقق حتى يتحقق خلافه ولا يقول الشرع
 الغي الحساب مطلقاً والفقها كذلك لا يعتمدون ذلك انما قالوه في
 عكس هذه الصورة لان ذلك فيما اذا دل الحساب على مكان
 الرؤية وهذا عكسه انتهى **قال** الشيخ ابن قاضي في الاجوبة
 الواضحة فيمن افتى بصحة الرؤية مساء ورد القول باستحالتها
 مالفظة وقد وقفنا على رسائلهم وفتشنا عن مجملهم ودلائلهم
 فما راينا جملتهم الا قول الارشاد ولا اثر لرؤيته نهائراً وفهماً
 منه خلاص الواقع والاقول الاصحاب ولا عبرة بقول منجم وماسب
 فحملوه على نفي كل عبرة في كل مجمل مع ان العلم حاصل لمن
 يعرف ان مراد الاصحاب لا عبرة في الاثبات كما قال السبكي
 ولانقول ان الشارع الغي الحساب مطلقاً وان الفقهاء قالوا لا
 يعتمد قولهم فان ذلك انما قالوه في عكس هذا انتهى **وقال**
 في تقريب الاستدلال فيمن افتى بما ذكره مالفظة ولوعرف
 حقيقة المسئلتين نعرف ما بين الصورتين من البين ورجع من
 احتياطاً به خفي حين انتهى **وقال** في الاجوبة الواضحة
 ولا يمكن ذلك في مسئلتنا لان الفرض انه طلع صباح قبل الشمس

بما دل القرآن والمشاهدة على انه لا يقطع في ذلك النهار فلا يصل
 الى قرص الشمس فضلا عن مجاوزتها فليس فيه رجوع الى قول النجاشي
 كما يعرفه من يعرف الرجال بالحق انتهى **والنكته الثانية**
 مما احتجوا به لعدم اعتبار الاستدلال برؤية الشهر صحا قول
 الارشاد وغيره ولا اثر لرؤيته نهارا **فجوابه** هو ما اجاب به
 الشيخ علي بن قاضي في تقريب الاستدلال وهذا انصه فمن
 اقوى ما يستدلون به عندهم مثل قول الارشاد ولا اثر لرؤيته
 نهارا حيث قالوا فقولكم انه اذا رأيته نهارا لم تجز رؤيته ليلا
 منفي بصرح عبارة الارشاد وجوابه ان ذلك جهل بمعنى كلام
 الارشاد لان معناه انا اذا راينا الهلال نهارا بعد الشمس فهل
 يثبت بها رمضان ان كنا في آخر يوم من شعبان ويثبت بها
 شوال ان كنا في آخر يوم من رمضان او لا يلزمنا ذلك وحكمه
 انه ان كان ذلك اليوم هو التاسع والعشرون من شعبان فلا
 قائل باننا نمسك او التاسع والعشرون من رمضان فلا قائل باننا
 نفطر انتهى ثم اطال في بيان قول الارشاد بما يتحقق منه
 بطلان استدلالهم به لمد عامه **وتوضيح** ذلك انه قد تقدم
 في الفصل الاول ان معنى الهلال هو اول الشهر لا آخره وتقدم
 في الفصل السادس ان رؤية الهلال التي يثبت بها اول الشهر
 لصوم العموم او لفطر العموم بشرطها كونها على الكيفية المعمورة
 وهي كونها بعد الغروب كما قال في التحفة لان الشارع انما
 اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب وقار ايضا ولا برؤيته في رمضان

وغيره قبل الغروب سواء ما قبل الزوال وما بعده بالنسبة للماضي
 والمستقبل اي لا يثبت بها اول الشهر لا باليوم الذي ربي فيه
 ولا باليوم الذي يليه اذ لم ير في ليلته وهذا هو المراد بقوله
 الارشاد ولا اثر لرؤيته اي الهلال نهارا **واما** رؤية
 الهلال صباحا يوم التاسع والعشرين فلا يقال لها رؤية الهلال
 راسا لما علم انه ليس بهلال بل رؤيته مبنية حسا وشرعا
 لبقاء ذلك الشهر بلا مانع فنفي الاثر في كلام الارشاد بقوله ولا
 اثر لرؤيته اي الهلال نهارا انما هو لنفي اثبات اول الشهر
 بتلك الرؤية لانفي بقاء الشهر بها فستان ما بين المسئتين
 ولهذا قال الشيخ ابن قاضي ان ذلك جهل بمعنى كلام الارشاد
النكتة الثالثة مما استدلوا به لالغاء الحساب بالكلية
 في الشرع حديث انا مة امية لا تحسب ولا نكتب الحديث
جوابه انه قد تقدم الكلام مستوفيا على معنى هذا الحديث
 في البحث الرابع من كلام الائمة رضي الله عنهم وهو ان معناه
 نفي معرفة الحساب والكتابة فكانه قال لانعرف الحساب ولا
 الكتابة ولا يصلح ان يكون معناه لا نعتبر الحساب ولا نعتبر
 الكتابة ولم يقل احد ان معناه ان الحساب لا اعتبار به شرعا
 بوجه من الوجوه وما في ذلك البحث الثامن من بيان
 معنى هذا الحديث من كلام الائمة مع ما في البحث السابع من
 كلامهم زيادة على الكفاية للرد على من استدل بهذا الحديث
 لالغاء الشارع الحساب بالكلية والله اعلم **النكتة الرابعة**

مما احتجوا به لالغاء القول بعدم امكان الرؤية الاحاديث
 الواردة في ذم علم النجوم حيث عدوا علم امكان الرؤية وعدمه
 من الاخبار بالمفيات وقالوا ما الفرق بين قولهم يحى المطر
 اولا يحى الوقت الفلافي وبين قولهم يرى الهلال ولا يرى
 ليلة كذا **جوابه** يعلم بطلان هذا الاحتجاج بما في البحث الثاني
 من الفصل السابع من الفرق بين هذين الامرين ومن جهل شيئا
 عاداه **النكتة الخامسة** مما استدلوا به لصحة الشهادة
 نساء قول الشيخ عبد الرحمن الحيايري العمل على بسينة الشاهد
 برؤية الهلال بعد المغرب في الفرض المذكور لموافقتها لامر الشارع
 بقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته
 ولم يخص ذلك بحالة عدم رؤية الهلال قبل طلوع الشمس
 ذلك اليوم فانه شامل لمثل هذه الواقعة كما هو ظاهر وقوله
 ايضا ولا استحالة في رؤية الهلال بعد الغروب ولو سلمنا
 صدق المخبر بالرؤية قبل طلوع الشمس في الفرض المذكور
جوابه هو ما اجاب به الشيخ علي بن قاضي في الاجوبة
 الواضحة وهو قوله انما يصدق موافقة امر الشارع اذا
 كانت موجودة حقيقة ولا يشب وجودها حقيقة الا اذا
 شهدت بذلك شهادة ~~شهادة~~ شرعية والشهادة الشرعية
 لها شروط منها الامكان عادة وهو مشتق في الواقعة قطعا
 وحينئذ فدعوى الرؤية كاذبة مكذبة بالدليل الشرعي فبناط
 امر الشارع غير موجود وتسمية السائل لها بسينة شرعية تعبر

منه وانما توافق امر الشارع لو قال صوموا اذا اخطركم مخبر ولم يقل
 ذلك كما قاله السبكي وقوله ولم يخص ذلك الخ انها لم يخصه بها
 ذكر تفويضنا للدليل المعلوم الذي قرر به العلماء ان من شروط
 الشهادة امكان المشهود به عادة وشرعا وعقلا وهذا شان
 الشارع صلى الله عليه وسلم يذكر في كل مقام ما يليق به وبكل تمام
 شروطه ومعتبراته الى ما هو معلوم تفصيلا او اجمالا فنشمل
 كلامه لمثل هذه الواقعة متوقف على ثبوت الرؤية الشرعية
 وثبوتها متوقف على استجتماعها للشروط والامكان شرعا وعادة
فعلم ان نشمول ذلك للرؤية على خلاف العادة غير معتبر عند
 الايمنة ولا مراد عند الشارع والله اعلم انتهى بحذف يسير **واما**
 قوله ولا استحالة في رؤية الهلال بعد الغروب ولو سلمنا صدق
 المخبر بالرؤية قبل طلوع الشمس في الغرض المذكور **فقد** اجاب
 عنه ابن قاضي ايضا بقوله اذا سلمت رؤيته صحيحا فاقبل ما قيل
 انه يراه المعتدل في ارتفاع سبع درج في الطرفين فيلزم على رؤيته
 طرفي النهار ان يقطع اربع عشر درجة وتقطع الشمس مشرقة
 نحو نصف درجة وهذا القدر انما يقطعه في مجموع الليل والنهار
 معا اذا كان في اسرع سيره فيلزم على دعوا قطعه ذلك في بياض
 النهار فقط مخالفة الشاهد وما خالف الشاهد هنا خالف خبر القرآن
 بالتقدير ليسير القمر وما خالف خبر القرآن كاذب شرعا بل وعقلا
 لان وقوع خلاف خبر القرآن ممتنع عقلا لغيره لالذاته كما هو
 واضح فدعوى عدم استحالة ذلك مردود قطعيا ومن لم يتأمل

وقع في الخطاء ولا قدوة. نمحطي وان جل انتهى وما تقدم من
 كلام الزمزمي الموافق لكلام جده ابن حجر في رد كلام الرر كشي
 من الغاء الحساب بالكلية ما ينتج منه رد الشهادة برويته مساء
 وقد رئي صحا والله اعلم **الثالثة السادسة** مما احتجوا
 للرد على القائل باستحالة اجتماع العيد والكسوف في يوم واحد
 عادة بقولهم ان الله على كل شيء قدير وكذا احتجوا بهذه الآية
 ايضا للرد على القائل باستحالة الرؤية عند عدم الامكان **جوابه**
 ان استدلالهم بهذه الآية واقع في غير محله لان حقه في الرد على
 منكري الصانع من الكفرة الغائليين باستحالة خرق العادة عقلا
 لا على ارباب الهيئة من المسلمين الغائليين باستحالة عادة
 لا عقلا كما قال ابن قاضي في تلخيص المقال ومن ذلك يعلم ان مراد
 السكي بالاستحالة العادية لا العقلية انتهى **وقال** فيه ايضا
 غاية ما يفرعون اليه فقهاء الجهة في قبول الشهادة مساء وقد
 رئي صحا قولهم ان الله على كل شيء قدير يعنون ان خرق العادة
 جائز والشهادة بالجائز مقبول وذلك تجاهل منهم وتعامي عن
 قاعدة الذهاب في مثل ذلك انتهى اي لما تقر في الفصل السادس
 من نصوص الاثنية بان الشهادة بما تحيله العادة مردودة كقول
 الغزاليين عبد السلام ان ما جوزه العقل واحالته العادة فهو مردود
 انتهى معنى **وبيان** ذلك ان مقتضى العادة الالهية في سير الشمس
 والقمر بما علم من البحث الثالث والرابع من الفصل السابع ان
 كسوف الشمس لا يكون الا في وقت اجتماع النيران الموقع للكسوف

عادة وهو في اليوم الثامن او التاسع والعشرين لا في غير هذين
 اليومين فوقع الكسوف في اليوم الذي زعموا انه يوم العيد يدل
 على استحالة رؤية الهلال في ليلة قطعالان القمر يغيب فيها
 قبل الشمس حتى يجتمع في ذلك اليوم فيحصل الكسوف فيه فدعوى
 رؤية الهلال في تلك الليلة كاذبة لاستحالتها عادة والشهادة
 بما تحمله العادة مردودة كما يعلم من الفصل السادس وكذا من
 المبحث التاسع بل يعلم منه انهم لم يميزوا بين ما يستحيل عادة
 وما بين ما يستحيل عقلا حتى احتجوا بتلك الآية واحتجوا ايضا بوقوع
 الكسوف في يوم قتل سيدنا الحسين رضي الله عنه وهو يوم
 عاشوراء وبيان بطلان حججهم هذه يعلم من ذلك المبحث ايضا
 بنصوص ائمة الشرع **قال** ابن قاضي في تقريب الاستدلال
 قال الشيخ عبد الله بن عمر مخزومه واعلم ان الذي يدعيه ارباب الهيئة
 من ذلك ليس من العقليات التي حكم الشرع بابطالها وانما
 هي من الامور العادية الماخوذة من التجربة المطردة فجاز
 ان يكشف الله الشمس بغير القمر انتهى وبه يعلم ان المنقضي في
 كلامنا امثنا الاستحالة عقلا مع تسليم الاستحالة عادة والشهادة
 لا تقبل بالمال عادة ومن ثم نظر ابن الرفعة في الجواب بانه
 قد يتصور اجتماعهما بان يشهدا اثنان بنقصان رجب وشعبان
 ورمضان وهي في الحقيقة كاملة فيكون العيد يوم الثامن
 والعشرين بان القاييم بانها لا تنكسر الا في الثامن والعشرين
 فيكون في الهيئة ثلث اشهر وثلاث ايام من شوال ثم يجتمع

عنده عيب وكسوف انتهى ولو كان مرادهم الاكتفاء في الشهادة بالجواز
 عقلا وان استحالة عادة لم ينظر في ذلك بما ذكر فاستيقظ تبصر القدر
الثقة السابعة مما احتجوا لقبول تلك الشهادة ورد الحساب
 مطلقا بنفيهم من يعرف الحساب بقولهم وان لنا باهل حساب في
 بلد هذه صفتهم فالأمر الى قبول الشهادة **فقد** اجاب ابن
 قاضي بقوله لا شك ان كل ذي اطلاع على كتب الميقات و
 الحساب وعارف ولو بمبادئه يتحقق انهم متفقون على ان
 القمر لا يقطع في اليوم والليل الا نحو منزلة كما قال العلامة محمد
 بن محمد بن سليمان المغربي المالكي في جواب له في المسئلة ان
 الاستقراء التام وحسن مشاهدة الراصدين من يوم خلق
 الله الدنيا الى الآن ان سير القمر في فلكه انما هو على توالي
 البروج من المخرّب الى المشرق في كل يوم بليلته نحو منزلة
 فاذا روي قبل الشمس ولو بثلاثي منزلة فلا يتصور ان يقطع
 في اليوم وحده الى درجة الشمس فضلا عن مجاوزتها فضلا
 عن امكن رؤيته ولا حاجة الى اخبار الحساب بل علم ذلك من
 كتبهم فضلا عن المشاهدة فضلا عن كلام المفسرين كما في
 ما قرروه ان التواتر يحصل بنقل الكتب المعتمدة فقولهم وان
 لنا الخ استعجابا بغير معجز والله الموفق انتهى بمعناه **هذا**
 ورايت من جملة ما احتجوا بعدم من يعرف الحساب وعدم
 التفاتهم الى من يقول بعدم الامكان بقول الشاعر
 احساب النجوم احلثونا 6 على علم ارق من الهباء 7

﴿ علوم الارض لم تصلوا اليها ، فكيف بكم الى علم السماء ﴾
جوابه ان من جهل شيئا عاداه والله اعلم

النكتة الثامنة مما احتجوا به لرد الاستدلال باقوال
 المفسرين التي في المبحث السادس والسابع قولهم كتب التفسير
 اكثرها حتى البيضاوي والبهقي والجلالين وغيرها محشو بالضعف
 والساقط وكلام اهل الفلسفة بل والموضوع كما نص عليه
 ائمة الحديث وفي الاتقان وتذكرة الموضوعات وغيرها من
 كتب الفن ما يشفي من الجهل الصدور **جوابه** ان ما اورد
 الائمة في التفسير هو من طريق المشاهدة في المنازل التي
 ذكرت في القرآن المرئية على طول الازمان الى الابد في كل بلد
 ان سير القمر كل ليلة مقدر بمنزلة فهذا مرئي لا شك فيه ولا
 مكابرة وتطابقهم مع جلالة قدرهم عن حق ويقين الاتمين
 واما ما يحكونه من القصص والاقوال الضعيفة فغير ما نحن فيه
قال ابن قاضي في تلخيص المقال وقوله بالضعيف والساقط
 والموضوع هو راجع الى ما يتعلق بالرواية ولا يخفى ان ائمة
 الحديث لم يدعوا صحاحا ولا حسنا ولا غيرهما في كتب التفسير
 وغيرها الا ميزوا بعضه عن بعض وانزلوا كل شيء منزلته
 وقوله وكلام اهل الفلسفة اقول غاية ذلك ان بعض التفسير
 فيه ذلك وليس في كلها ولا كلها ضعيف وساقط وموضوع
 وكلام اهل الفلسفة بل مجازفة بدعوى ذلك في تفسير الجلالين
 من اكبر الخطا والتهور فان ادعى ان هذا الكلام باطل بخصوصه

فلينقله عن ائمة المذهب ونصوصه وانى له بذلك وبالجملة
فطلامه هذا سوء ادب مع ائمة دينه وعدم انصاف منهم
وقدح فيهم انتهى ملخصا بحذف **والنكتة التاسعة**

مما احتجولصة بشهادة الروية ولدفع استحالتها بان
الهلال في الليلة الثانية رافعا بحيث يراه من يريد اذان
العشا **جوابه** ان هذا الاحتجاج باطل لا عبرة به لان الهلال

قد يستحيل رؤيته في ليلة ولم ير بالفعل ويكون في الليلة
الثانية رافعا بسبب زيادة مترلة على ما فيه من الارتفاع
سابقا ومع ذلك يحكم الشرع بكونه اول ليلة كما في كتاب مشكاة
المصباح عن ابي البخاري ولان الشفق قد تبلغ في القلة في الجهة
الحضمية قدر مكث ذلك الهلال فلا بدع والا استبعاد في بقائه
مرئيا الى وقت غيوبة الشفق حينئذ ولا يجوز الاستدلال
بذلك لكون تلك الليلة ليلتان في الشهر ولا يحكم الشرع بذلك
وما تقدم في جدول الامر الثاني يوضح ما هنا **النكتة**

العاشر مما احتجوا لعدم الاعتبار بقول المفسرين ان الشهر
يستمر ليله تسع وعشرين كما في المبحث السابع بقولهم انا لا

نزال نرى الشهر صحا يوم التاسع والعشرين وكلام المفسرين
الذي ذكرتموه صريح في انه لا يرى يوم التاسع والعشرين
جوابه هو ما ذكره الشيخ بن قاضي في تقريب الاستدلال

ان رؤيته في اليوم التاسع والعشرين اي على زعمهم انما
نشأت عن الخطاء في استهلال ذلك الشهر قبل اوانه فذلك

اليوم في الحقيقة اما ثامن وعشرون واما سابع وعشرون واما
ذلك من باب الاحتجاج للخطاء بالخطاء وغير منكر وقوع ذلك
من يجري بكل ربح ولا يمكن من الصحيح انتهى وقد تقدم نحو هذا
في النكتة السادسة عن ابن الرفعة فانظره **وقال** ابن قاضي
في آخر تلك الرسالة انه وقع في سنة تصنيفها الله استهل
شعبان بالاربعاء ولم يزل ليلة الجمعة في ارتفاع نحو منزلة
ثم لما كان ليلة خامس عشر هلاله طلع قبل غروب الشمس باكثر
من منزلة فاستكر الناس ذلك خصوصا وعموما ثم طلع
يوم تاسع وعشرين من استهلاله مع اول الفجر بل او قبيله
واكملوا العدة ثلاثين ولم يدع احدا ان يراه ليلة احدى
وثلاثين وتلك ليلة الجمعة بل ولا يمكن رؤيته تلك الليلة لما
علمت من رؤيته يوم الاربعاء مع اول الفجر على التزل وذلك لان
حصة الفجر تسعة عشر درجة والشمس تقطع يوم الاربعاء
وليلة الخميس ويومه درجة ونصفا مشرقة فالمجموع عشرون
ونصف وسير القمر منزلة ونصفا في هذه المدة وذلك تسعة
عشر درجة ونصف وذلك اقل من المجموع المذكور بدرجة
فيقتضى ذلك غروبه قبل الشمس بدرجة كما يعلم مما تقدم
من دأيرة الامر الاول فان فرضنا طلوعه يوم الاربعاء فباكثر
من درجة يسبق الشمس ثم ليلة اثنين وثلاثين من استهلال
شعبان وتلك ليلة السبت رآه احدى رؤى خفية وكان الواجب
ان يرى تلك الليلة مرتفعا قريبا من ثلاث منازل لو كانت

روية شعبان صادقة لكنها كاذبة فلم يوجد ذلك الارتفاع انتهى
ومما رأينا من مكاتبات الحبيب عبد الله بن علوي الحداد قال
 وقد رأينا في بعض كتب الشيخ ابن حجر الهيتمي انه اذا سقط
 القمر ليلة ثلاث قبل صلاة العشاء ان الروية غير صحيحة وكلام
 العلما كثير في ذلك من غير توقف في مثل هذا الحال وهذا الوجه
 لا في شهر الصيام ولا في غيره وليس هذا باول باطل ركبه
 اهل هذه الجهة في مثل هذه الازمنة فنستعين بالله عليهم
 ونستنصره ونسأله ان يهديهم لما هو الحق في هذا وفي غيره
 انتهى النقل الى هنا

الفصل العاشر

في ذكر مسائل متفرقة تتعلق بهذا الباب

المسئلة الاولى

المتولي لقبول شهادة الروية وللحكم باثباتها هو القاضي الشرعي
 او نائبه ولا يخفى ان شروط القضا التي ذكرت في باب كثيرة **قال**
 الشيخ ابن حجر في التحفة في باب القضا بعد ذكر تلك الشروط فان
 تعذر جمع هذه الشروط فولى سلطان او من له شوكة فاسق
 او مقلد او لوجاهلا نفذ قضاؤه الموافق لمذاهبه المعتد به للضرورة
 لئلا تتعطل مصالح الناس انتهى **وقال** الشيخ ابو مخزومة في شرح
 العدة والسلاح في احكام النكاح اذا عم الفسق في موضع وتعذر
 العدالة في الولايات قدم اقلهم فسقا بحسب الامكان انتهى
وقال الشيخ ابن قاضي في مختصر فتاوى ابن حجر هو كونه لا بد

من معرفة الاحكام المحتاج اليها ولو باستفادتها من غيره انتهى
وقال العلامة السيد محمد بن حامد السقا في اجوبته لما
يتعلق بروية الاهلة ويوجبه ايضا عموما حكم القاضي بثبوت
رمضان برؤيته الى ان قال ولو قاضي ضرورة على الاوجه وهو
من لم يستوف الشروط المذكورة في باب القضاء ^{ومعلوم} من كلامهم وجوب
بيان مستند قاضيه في جميع ما حكم به كما المحكم انتهى

الفصل الثانية

المولي للقاضي هو السلطان او نائبه او اهل الحل والعقد عند فقد
من ذكر **قال** الشيخ ابن حجر في التحفة في باب القضاء تنبيه
المولي للقاضي الامام او نائبه نعم الناصية الخارجة عن حكمه
يوليه بها من يرجع امرهم اليه اتحد او تعدد فان فقد فاهل
الحل والعقد منهم كما مر انتهى **وقال** في بيعة الامامة العظمى
ما ملخصه والامح ان المعتبر هو بيعة اهل الحل والعقد من العلما
والروسا ووجوه الناس الذين يتسيرا اجتماعهم حالة البيعة
اما بيعة غير اهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها وشرط
المبايعين صفة الشهود انتهى اي الامثل فالامثل **وقال**
صاحب فتح المعين فان ولي السلطان ولو كافرا او ذوقا غير
اهل للقضا كمنقلد وجاهل نفذ قضاؤه انتهى ملخصا **وقال**
شيخنا العلامة السيد عبد الله ابن عمر في فتاويه قال ابن
عبد السلام لو استولى على اقليم من دار الاسلام الكفار والعبا
بانه فولو القضا رجلا مسلما فالذي يظلم انعقاده اه من
قواعده

المسئلة الثالثة في التحكيم

قال الشيخ البجيرمي على الاقناع ويجوز التحكيم في ثبوت هلال رمضان كما بحثه الزركشي وينفذ حكمه على من رضي بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره انتهى ثم قال ولا بد من الرضى لفظا فلا يكفي السكوت انتهى

المسئلة الرابعة

في وجوب استفصال شهود الرؤية **قال السيد العلامة** عبد الرحمن ابن عبد الله بلفقيه في آخر رسالته قاطع الجدل في مسئلة الهلال ما لفظه وقع التماهل في هذه الازمان واتقت عنهم الامانة وبدت منهم الخيانة وصاروا معرضة للتهم فوجب على الحاكم الاستفصال بحسب الاحوال والتفحص عن محال الاختلال انتهى **وقال الشيخ ابن حجر** في التحفة ويجب استفصال شاهد رآه فيه امر كثر العوام ولو عدو ولا انتهى **ورأيت** من نقل عن المفتي قال الامام والاستفصال عند استشعار القاضي غفلة في الشهود حتم وكذا ان رآه امر الى ان قال ومعظم شهادة العوام يشوبها غرور وسهو وجهل وان كانوا عدولا فيتعين الاستفصال كما ذكرنا انتهى فانظر الى قولهما ولو عدو لافما بالك في الشهود الذين تقدم وصفهم في صدر هذه الرسالة مع شدة انكار الائمة المحققين عليهم والله ولي التوفيق

المسئلة الخامسة

في عدم وجوب الصوم لتهور القاضي بالتساهل بعدم استيفصال
 الشهود ولو جود ما يقدح في الشهود فمن مختصر فتاوى ابن
 حجر وافتى شيخنا زكريا وإيمنة عصره انه لو ثبت عند
 حاكم وشك في صحة الحكم لتهور القاضي ولمعرفة ما يقدح
 في الشهود لم يجب الصوم ولا الفطر انتهى **وقال الشيخ عبد الله**
 باسودان في شرح الخطبة ويفهم من كلام التحفة من
 انه اذا قامت الريبة في الشاهدين لبعض الاحاد من له
 معرفة عدم العمل برويته وان قبله الحاكم كما مر ذلك عنه
 انتهى **وقد** تقدم في المسئلة الرابعة وجوب استيفصال
 الشهود **قال السيد عبد الرحمن المشهور** في بغية **///**
 المسترشدتين وعند تساهل الحكام يناقش على صحة
 الثبوت واظهار عيب الشهود اه **وقال الشيخ ابن حجر** في
 فتاويه فافهم انما حيث لم نعلم استناد الحاكم الى باطل في
 اعتقاده لزمننا الجري على مقتضى حكمه وان بقيت عندنا
 ريبة فيه لمحصل الظن بالاستناد الى الحكم بخلاف ما
 اذا علمناه استند فيه الى باطل عنده فانه لغومه فلا
 ظن علمه بجز الصوم حينئذ والله اعلم انتهى

المسئلة السادسة

في الاستكفاء بشهادة مستور العدالة مع التصديق والامكان
 اي تصديق الشاهد لكونه مستور العدالة وهو المراد
 بالعدالة الظاهرة **وقال الشيخ ابن حجر** في فتاويه لما سئل

هل يثبت هلال رمضان بمستور العدالة فأجاب بان المعتمد
 كما في المجموع وان نازع فيه جمع انه يكفي المستور وهو كما يعلم
 من كلامهم في النكاح من لا يعرف له مفسق مع صلاح ظاهره
وقال الشيخ الرملي في النهاية بل يكفي بالعدالة الظاهرة
 وهو المراد بالمستور واكتفى به وان كان شهادة احتياط للصوم
 انتهى **وقال** صاحب فتح المعين او رؤية عدل ولو مستورا قال السيد
 البكري وهو الذي لم يعرف له مفسق ولم يذكر وسمى هذا عدلا
 ظاهرا **وقال** شيخنا الحبيب عبد الله بن حسين بن طاهر ما معناه
 ان الشروط في الشهود عزت او فقدت بالكلية فان كان الأمر
 كذلك فلا أقل من ان يعضد شهادتهم التصديق والامكان انتهى
 اي امكان الرؤية كما سبق في الفصل السادس وهذا لا بد منه ولو
 مع استيفاء شروط الشاهد كما تقدم والله اعلم

المسئلة السابعة

في بيان اتفاق مطالع البلاد واختلافها وما يلزم الصوم بسبب
 اتفاقها بشروطه وما لم يلزم **وقد** تقدم في المبحث الثاني
 والثالث انه من علم الحساب الذي تجب معرفته وانه يعمل
 به في الشرع وينسب اليه معرفة القبلة واوقات الصلاة واختلفوا
 في حد اتفاق المطالع فالذي اعتمدته المتأخرون كالبحيري
 وابي مخزومه وغيرهما هو اعتبار الاطوال والاعراض كمعرفة القبلة
 فما كان فضل الطولين اي البعد بين البلدين شرقا وغربا ثمان
 درج فاقل فرما متفقا المطالع وما كان اكثر من ذلك فرما مختلفا

المطلع **قال** الشيخ البحيري على الاقناع وهذا أمر مرجعه الى
اطوال البلاد وعروضها ولا نظر الى مسافة القصر وعدمها
انتهى ملخصا **وقال** الشيخ عبدالله بن عمر مخرمه في رسالته اذا
كان بين غروبي الشمس في الموضعين ثمان درج فاقبل من قوس
النهار او الليل فهما متفقا المطلع وان كان اكثر من ذلك ولو في
بعض فصول السنة فهما مختلفان انتهى ملخصا ودرج ما بين
غروبي شمس البلدين من قوس النهار او الليل مع درج فضل
طولهما من العدد قرب يتسامح الاقتصار على عدد درج فضل
الطولين لتقريب الفهم ولعل الحكمة في هذا الضبط هو امكن
اشتراك رؤية الهلال لاهل البلدين معًا في وقت من الاوقات
وذلك بان يرى الهلال في البلد الغربي في وقت المغرب عندهم مرتفعًا
قدر ثمان درج مثلاً ففي هذه الساعة يمكن ان يرى في البلد
الشرقي قبيل غروبه بلحظة وذلك بعد غروب شمسهم بنحو نصف
ساعة تقريباً ففي هذا الوقت يشترك اهل الشرقي والغربي في
رؤيته في آن واحد وأما اذا زاد عدد درج فضل الطولين
عن ثمان درج فلا يحصل اشتراك الرؤية للبلدين لان الهلال
يغيب على اهل الشرقي قبل غروب الشمس عند اهل الغربي بقدر
تلك الزيادة فافهم وقد مر من المبحث الثالث عن الشيخ علي
بن قاضي نحو هذا وما ايضا في الامر الثاني والامر الرابع من
المبحث العاشر ما يوضح ذلك فاعد النظر اليه ان شئت
واما لزوم الصوم او الفطر على عموم اهل البلد الذي لم ير

اهله الهلال برؤية اهل البلد الذي اتفق مطلعهما فالذي يؤخذ
من كلام التحفة وفتاوى شيخنا السيد عبد الله بن عمر ان شروط
لزوم ذلك اربعة الاول ان يثبت بحجة شرعية في بلد الرؤية
والثاني ان يشهد اثنان ممن يقبل شها دتبعهما بما ثبت عند
قاضي بلد الرؤية والثالث ان يقبلهما قاضي البلد الذي لم ير
فيه الهلال والرابع ان يتحد الحاكم على البلدين فان انتفى شرط
من هذه الاربعة فلا يجب على العموم بل على من صدق المخبر
واعتقد صدقه كما سيأتي في المسئلة الثامنة والتاسعة والله اعلم

المسئلة الثامنة

في حكم كتابة القاضي او النواب **في** فتاوى الشيخ الرملي اذا ارسل
نواب بلد الرؤية الى اهل بلد موافقه في المطلاع ما ثبتت به الرؤية
عند بعض الحكام المرسل اليهم وجب عليهم الصوم في رؤية هلال
رمضان والعطر في رؤية هلال شوال وان لم يثبت به الرؤية
عند احد منهم فمن اعتقد صدق المخبر بذلك لزمه الصوم والفعل
ومن لا فلا انتهى **ومن** مختصر فتاوى ابن حجر لابن قاضي قال
الفقيه احمد بن محمد بن سراج فيما اذا كتب بعض النواب الى بعض
ان غالب عمل النواب الآن الاخذ بمجرد الكتاب لما في التوقف على
اثبات البينة من المخرج بل خط الحاكم او ثوق من اقامة البينة
اليوم قال ثم رايت عن شيخ مشايخنا ابن حجر ما يؤيد ذلك في
الفتاوى حيث قال نقلا عن شيخه الرملي الكبير اذا كتب بعض
النواب الى بعض برؤية رمضان وشوال وهم اهل مطلع متحد

لزمهم العمل به وان لم تقم بينة انتهى **ومن** بغية المسترشد
 ما لفظه ثم ان العمل جائز على ان الحاكم الذي لا يعرف تهوره في
 قبول الفاسق هو الذي انشأ الصدر بالمصادقة فاذا جاء كتاب
 حاكم الى حاكم آخر اخبر الناس به وصدقوه مرة واحدة اما من عرف
 تهوره فلا يجوز لما يب آخر وصل اليه خطه ان يعلم الناس لان
 المصادقة اختل شرطها شرعا حينئذ انتهى **وقد** تقدم في
 المسئلة الخامسة عدم وجوب الصوم عند تهور القاضي او علم
 بما يقدر في الشهود والله اعلم

المسئلة التاسعة

في بيان اسباب وجوب الصوم على الخصوص او على العموم **قد**
قرر ايتمنا انه يجب الصوم على الخصوص باحد هذه الاسباب
 وهو علم من رأى هلال رمضان ولو كان فاسقا او امرأة وعلى
 من رأى هلال شعبان وكمل ثلاثين من ليلة رؤيته وعلى من
 رأى الامارة الدالة على دخول رمضان كايقاد القناديل المعلقة
 بالمنابر وضرب المدافع او الطبول مما جرت به العادة في حكم الرؤية
 وعلى من اخبره بالرؤية موثوق به وعلى من اعتقد اي غلب
 على غيره صدق من اخبره برؤيته او برؤية من رآه بواسطة
 واحد او اكثر او اخبره بثبوتها في بلد متحد المطلاع فتى اعتقد
 صدق هؤلاء في رؤية رمضان وجب عليه الصوم فان ظن
 صدق هؤلاء من غير غلبة جاز الصوم وان شك حرم وعلى من
 اخبره عدد التواتر بالرؤية او بالثبوت عند القاضي او بلغه خبر

عدد التواتر بذلك ولو كان الخبرون كفارا والتواتر جمع **متبع** تواترهم
 على الكذب عن أمر محسوس **قال** الشيخ ابن حجر في فتاويه
 وعلم من ذلك ان من تواترت عنده رواية رمضان او شوال
 ولو من نحو فسقة او كفار لزمه الصوم في الاولى قياسا على ذلك
 بل اولى لان التواتر يفيد اليقين فهو اولى من البينة انتهى
 وصورة ذلك ان هؤلاء المتواترون اخبروا عن رؤيتهم او عن
 رؤية عدد التواتر لا اخبروا عن واحد منهم او عن عدد
 لم يبلغ عدد التواتر كما يقع كثيرا من الاشاعات كذا نبه عليه
 في حاشية التحفة **ثم** ما ذكرنا هو من حيث وجوب
 الصوم على الخصوص **واما** وجوبه على العموم فهو بثبوت
 الشهر عند نحو القاضي بكمال شعبان ثلاثين يوما من ليلة رؤيته
 المعتبرة او برؤية هلال رمضان بالرؤية المعتبرة ايضا وهي التي
 سبقت بشرطها المارة في الفصل الرابع الى الفصل السابع وكذا
 يقال في وجوب الفطر في جميع ما ذكرنا خصوصا وعموما
 وبالله التوفيق

المسئلة العاشرة

في حكم اخفاء الصوم والفطر حيث لم يثبت الشهر عند القاضي
قال الشيخ القليوبي عن المحامي ومن صام بخبر من يشق به او
 من صدقه ولو فاسقا او بحسابه او من صدقه او رأى هلال
 شوال وحده لكن يندب لهؤلاء اخفاء فطرهم وللمحاكم تعريض
 من اظهر ان اطلع عليه فاذا ظن هذا وجب الاخفاء

كما قاله الشيخ العبادي انتهى **وقال** في فتح الغفار وظاهره انه يجب كل من الصوم والفضل باخبار التواتر وان كانوا كفارا او فساقا وصيث جاز الصوم او وجب ولم يثبت عند القاضي وجب اخفاؤه ليلا يتعرض لمخالفة وعقوبة انتهى ومثله في التحفة وهو قوله نعم ان علم قادحا عمل به باطنا لا ظاهر التعرض للعقوبة انتهى

المسئلة الحادية عشرة

في حكم تكميل شهر شعبان او غيره ثلاثين يوما هو كونه من ليلة رؤيته بالرؤية المعبرة في الشرع لا غير **قال الشيخ** الجمل على الجلالين لان الشهور المعبرة في الشرع مبنية على رؤية الاهل انتهى **وقال الشيخ** محمد بن سليمان الكردي في فتاويه بل رمضان وغيره من الشهور سواء في اعتماد ثبوته بالرؤية انتهى **وقد** تقدم في الفصل الثالث عن البحري ان التعرض لرؤية الالهة من فروض الكفاية سواء كان شعبان او غيره من الشهور لما يترتب على الرؤية من الاحكام الكثيرة انتهى

المسئلة الثانية عشرة

في ذكر يوم الثلاثين من شعبان من ليلة رؤيته المعبرة مع ذكر احكام الصوم فيه وحاصل ما ذكره ايمتنا في هذه المسئلة ان لها اربعة احوال **الحال الاول** انه لم يتحدث الناس بالرؤية في ليلة الثلاثين من شعبان من ليلة رؤيته المعبرة فهو آخر شعبان جزما يحرم الصوم فيه عموما **الحال الثاني** انه ثبتت الرؤية المعبرة في ليلة الثلاثين منه فهو اول يوم من

رمضان قطعاً يجب الصوم فيه على العموم **الحال الثالث** لم
 يتحدث الناس بالرؤية في ليلة الثلاثين منه ولكن بعد ذلك تبين
 في يومه أو بعده ولو بأيام ثبوت رؤيته في تلك الليلة فهذا
 محكوم عليه بأنه أول يوم من رمضان بتلك الرؤية فيجب
 الامساك والقضا فوراً **الحال الرابع** تحدث الناس برؤيته
 ممن لا يقبل بشهادتهم فهذا يقال له يوم الشك في أكثر المتون ولكن
 فيه تفصيل **فمن** كان شاكاً في صحة الرؤية فهو يوم الشك في حقه
 يحرم عليه الصوم **ثم** إن تبين في هذا الحال وكذا في الحال الثالث
 كونه من رمضان بحجة شرعية يجب عليه وعليهم الامساك
 والقضا فوراً لتقصيرهم بعدم الرؤية في الجملة ويقال في الحال
 الثالث حينئذ يوم الشك تسماً **ومن** ظن صدق الرأي جار
 له الصوم ولا يقال يوم الشك في حقه فإن تبين كونه من
 رمضان أو جعل الحال محصومه **ومن** اعتقد صدق الرأي
 وجب عليه الصوم ولا يقال أيضاً يوم الشك في حقه **وان**
 تبين عدم صحة الرؤية تبين بطلان صومهم لأن العبرة في العبادات
 بما في نفس الأمر وظن المكلف والله أعلم

المسئلة الثالثة عشرة

في حكم صوم من سافر من بلد إلى بلد آخر اختلف مبداء صومها
 وحاصل ما ذكره أيُّهنا في هذه المسئلة أربعة أحوال
الحال الأول سافر من بلد ثبت فيه الشهر بالرؤية المقترنة
 إلى بلد متحد المطلع لم يثبت فيه الشهر فإن كمل صومه

ثلاثين افطر وامتنع صوم الواحد والثلاثين وان ربي ليلة
 الثلاثين من صومه افطر هو معهم ولاقضاء عليه لانه صام
 تسعة وعشرين يوما وعليهم قضاء يوم لانهم صاموا ثمانية
 وعشرين يوما **الحال الثاني** عكس الاول وهو سافر من
 بلد لم يثبت فيه الشهر الى بلد متحد المطلع وقد ثبت فيه الشهر
 فان ربي فيه الهلال ليلة الثلاثين من صومهم افطر معهم وعليه
 قضاء يوم دونهم لانه صام ثمانية وعشرين يوما وان لم ير
 فيه الهلال عيد معهم ولا قضاء عليه لانه صام تسعة وعشرين
 يوما **الحال الثالث** سافر من بلد ثبت فيه الشهر بالرؤية
 المعتمدة الى بلد مختلف المطلع لم يثبت فيه الشهر فالاصح كما في
 التحفة انه يوافقهم في الصوم اخرًا وان اتم ثلاثين لانه بالانتقال
 اليهم صار مثلهم **الحال الرابع** سافر من بلد لم يثبت فيه
 الشهر الى بلد مختلف المطلع ثبت فيه الشهر فان ربي فيه
 ليلة الثلاثين من صومهم افطر معهم وعليه قضاء يوم
 لانه صام ثمانية وعشرين يومًا وان لم يرفيه وكملوا
 صومهم ثلاثين صام معهم وجوبا وعيد معهم ولا قضاء عليه
 لانه صام تسعة وعشرين يوما قال الشيخ ابن حجر في التحفة في
 هذا الحال بخلاف ما اذا عيّد معهم يوم الثلاثين اي في حقه
 فانه لا قضا لانه يكون تسعة وعشرين انتهى وخرج بقولنا
 بالرؤية المعتمدة غير ما فلاءجرة بها شرعا والله اعلم

الباب الثاني

في ذكر مسائل متفرقة تتعلق بالصيام يكثر ميسر الحاجة اليها
ويكثر السؤال عنها في الفتاويات

مسئلة ب شهد اثنان برؤية الهلال فلم ير الليلة القابلة
بان كذا بهما قطعاً كما قاله في التحفة فيما لو ذكر محله فبان الليلة
الثانية بخلافه ولم يمكن عادة انتقاله فيجب قضائهما افطروه
انتهى فاذا كان هذا في صفة الهلال مع الاتفاق عليه في
منزله ودرجتها فلان تجزم بكذبه ووجوب القضاء اذا لم
ير الهلال في الثانية اصلاً او لم يدره لا يمكن شرعاً ولا عقلاً ولا
عادة ان يراه اول ليلة اثنان ثم لا يراه جميع اهل الجهة ممن
تعرض له في الليلة الثانية انتهى بغية المسترشدین

مسئلة ش

قول العباب اذا صمنا بشهادة عدل او عيونا بعدلين ولم نر الهلال
بعد ثلاثين افطرنّا في الاولى ولم نقض في الثانية ولو مع
الصحو المراد بعدم رؤية الهلال اي شوال في الاولى وللقعد
في الثانية كما ان قوله بعد ثلاثين يعني من رمضان في الاولى
ومن شوال في الثانية وقوله افطرنّا اي على الاحكام لكمال
العدة ولا نظر لكون شوال لم يثبت حينئذ بعدلين اذ الشيء
يثبت ضمناً ما لا يثبت اصلاً كثبوت النسب والارث بثبوت
الولادة بشهادة النساء وقوله ولم نقض في الثانية اي على
المذهب انتهى بغية المسترشدین ملخصاً

مسئلة

من فتاوى الرملي سئل عن قول الروياني يحتمل لو أخبره عدل بفروء الشمس لا يعتمد بل لابد من عدلين كالشهادة على هلال شوال هل هو المعتمد أم لا فاجاب بأنه ضعيف فان الاصح جواز فطره اخر النهار بالاجتهاد ولا شك ان اخبار العدل أقوى من انتهى

مسئلة ج

شرب شخص بعد اذان مؤذن الصبح ظانا غلط المؤذن لم يحكم ببطلان صومه اذا الاصل بقاء الليل غاية الامر ان المؤذن المذكور مجتهد ولا يجب الاخذ بقوله نعم ان أخبره عدل بطلوغه بمشاهدة لزمه الاخذ بقوله ان لم يعارضه ظن قوي او اقوى انتهى بغية المسترشدین

مسئلة

من فتاوى ابن زباد مسئلة مذهبنا ان الصوم للمسافر احب ان لم يتضرر به براءة للذمة ومحافظة على الوقت ولانه الاكثر من فعله صلواته عليه وسلم والا فبالعكس ويؤخذ من حديث ليس من البر الحراة الصوم لمن يجهد الصدم ويشق او يؤدي الى ترك ما هو اولى من القربات وعليه ينزل الحديث انتهى من بغية المسترشدین

مسئلة

ومن فتاوى الحلبي سئل عن نحو الحصادين في شهر رمضان هل يجوز لهم الاقطار اذا حصل لهم مشقة ولو كانوا مستأجرين او معينين لاهله وهل يجب عليهم تبيت النية ليلا ولا يجوز

لهم الافطار الا عند حصول المشقة واذا افطروا فهل يلزمهم مع
القضاء للكفارة او لا اجاب لا شك ولا ريب ان نحو الحصادين
كالفرانين والاتوني والمسافرين سفر قصر وكل عمل شاق يجب
عليهم تبسيط النية ليلا ويصبحون صياما ثم من لحقه منهم
مشقة شديدة ينشأ عنها مبيع تيمم فله الافطار بل لو تحقق
الهلاك وجب عليه الافطار وان لم يحصوم لوصام في الحالين
قال الرملي وافق الاذرعى بانه يجب على الحصادين تبسيط
النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة
افطر والا فلا ثم قال ولمن غلبه الجوع او العطش حكم المريض
اي له الافطار ان لحقه مشقة شديدة قال الشيخ عي الشيرازي
قوله الحصادين ومثلهم غيرهم من سائر العملة انتهى ملخصا
ومثله ما في بغية المسترشدين

مسألة

ومن فتاوى الرملي سئل عن من قضى يوما من رمضان
في شوال او يوم عرفة فهل يحصل له ثواب الفرض والنفل
فيهما او في يوم عرفة دون شوال لان مقصود الشارع بصوم
سنة من شوال بعد كمال رمضان لتعجيله ذلك بان صوم
رمضان بعشرة اشهر وصوم السنة بعده بشهرين قال فذاكر
صيام السنة فيحصل له في شوال ثواب الفرض ولا يحصل له
ثواب النفل الا بيوم احرام لا فاجاب بانه يحصل له ثواب
الفرض والنفل في اليومين المذكورين لان المقصود وجود صوم

فيهما ومع ذلك لا يحصل له ثواب صيام السنة اي فرضها لعدم صومه جميع رمضان انتهى

مسئلة ك

ظاهر حديث واتبعه ستا من شوال وغيره من الاحاديث عدم حصول الست اذا نواها مع قضاء رمضان لكن صرح ابن حجر بحصول اصل الثواب لا كماله اذا نواها كغيرها من عرفة وعاشورا بل رجح م حصول اصل ثواب ساير التطوعات مع الفرض وان لم ينوها ما لم يصرفه عنها صار في كان قضا رمضان في شوال وقصد قضاء الست من ذي القعدة ويسن صوم الست وان افطر في رمضان انتهى قلت واعتمد ابو مخزومه تبعاً للمهودي عدم حصول واحد منهما اذا نواها مع كمال نوى الظهر ونسها بل رجح ابو مخزومه عدم صحة صوم الست لمن عليه قضاء رمضان مطلقاً انتهى من بغية المسترشدين

مسئلة

ومن فتاوى ابن حجر وسئل فسبح الله في مدته بمن نوى صوم يوم عرفة مع فرض او كان نحو يوم الاثنين ونوى صومه عن عرفة وكونه يوم الاثنين فهل تحصل له سنة صومه فاجاب بقوله الذي تقتضيه كلامهم ان القصد اشغال ذلك الزمان بصوم كما ان القصد بالتحية اشغال البقعة بصلاة وحينئذ فان نواها حصلاً او نوى احدهما سقط طلب الاخر ولا يحصل ثوابه وفارق

غسل الجمعة والجماعة بان كلا منهما مقصود وايضا فليس القصد
من غسل الجمعة النظافة فقط بدليل التيمم له فان قلت مقتضى
حصول سنة غسل الجمعة بغسل العيد اذا اتحد يومهما ان
يقال بمثله هنا قلت نعم وقد مر لكن ينبغي ان يكون مرادهم
بحصول ما لم ينو منهما سقوط الطلب بفعله لا حصول ثوابه
كما قررناه انتهى

مسئلة

ومن فتاواه ايضا وسئل فصح الله في مدته عن الصائم اذا
دخل الماء في اذنيه لغسل ما ظهر منهما عن جنابة او نحو جمعة
فسبقه الماء الى باطنهما فهل يفطر او لا فاجاب بقوله لا
يفطر بذلك كما ذكره بعضهم وان بالغ لاستيفاء الغسل كما
لوسق الماء مع المبالغة لغسل نجاسة الفم وانما افطر
بالمبالغة في المضمضة لحصول السنة بمجرد وضع الماء في الفم
فالمبالغة تقصير وهذا لا يحصل مطلوبة من غسل الصباغ الا
بالمبالغة غالبا فلا تقصير انتهى

مسئلة

ومن فتاواه ايضا وسئل فصح الله في مدته عن فقيه يحدث
ان صوم الاثنين والخميس مستحب وان صوم رجب مستحب وصوم
بأبي الاشهر الحرم ايضا مستحب وانه المشهور في الكتب فحدث
فقيه اخر ان صوم الاثنين والخميس ورجب غير مستحب ونحو الناس
عن صومه فمن الناس من ترك الصوم لاجل نهيه ومن الناس من
يصوم الاثنين والخميس من رجب فاجاب رضي الله عنه بان

الصواب مع القائل باستحباب صوم يوم الاثنين والخميس ^{وجاء}
وباقى الأشهر الحرم ومن قال إن ذلك غير مستحب ^{وجاء} ونهى الناس
عن صومه فهو مخطئ بل وأثم لأن غاية أمره أنه عامي والعامي
لا يجوز له تقليد الأقوال الضعيفة ولا أخذ بقضيتها انتهى ^{ملخصا}

مسألة

قال علماء التفسير في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية
إنها منسوخة بآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه ذكر ذلك
في الحارثي أنه قول سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ^{وسئل}
ابن الأكوع وغيرهما رضي الله عنهم وكذا في مدارك التنزيل
وفي القول الثاني من تفسير الجلالين والقول الأول منه بتقدير لا
يطيقونه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه وفي الحارثي أيضا قال قتادة
هي خاصة في حق الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ثم نسخ
ذلك وفيه أيضا وذهب جماعة منهم ابن عباس إلى أن الآية
محكمة غير منسوخة ومعناها وعلى الذين كانوا يطيقونه في
حال الشباب ثم عجزوا عنه عند الكبر فعليهم الفدية بدل الصوم
انتهى فعلم من هذه التفاسير أن الفدية إنما هي لمن لا
يقدر على الصوم لعذر من الأعذار المذكورة في كتب الفقه أما
مع القضاء أو بغير قضاء ومن يقل إنها جائزة للمطيقين على
الصوم فقد أخطأ وأثم والله أعلم

الباب الثالث

في ذكر بعض فضايل الصيام وشهره وما يعمل فيه من التلاوة

والقيام وذلك بذكر الترغيبات الموصلة الى مرضى الرحمن والترغيبات
المحذرة من الوقوع في الخيبة والحرمان

الترغيب في الصيام

والنقل من كتاب احيا علوم الدين **قال** الله تعالى فيما عكاه عنه
نبيه صلى الله عليه وسلم كل حسنة بعشر امثالها الى سبعماية
ضعف الا الصيام فانه لي وانا اجزي به وقد قال تعالى انما
يوفي الصابرون اجرهم بغير حساب والصدوم نصف الصبر فقد
جاوز ثوابه فانون التقدير والحساب وناهيك في معرفة فضل
قوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لحلوف فم
الصائم اطيب عند الله من ريح المسك يقول الله عز وجل
انما يذر شهوته وطعامه وشرابه لاجلي فالصوم لي وانا
اجزي به **وقال** صلى الله عليه وسلم للجنة باب يقال له
الريان لا يدخله الا الصائمون وهو موعود بلقاء الله تعالى
في جزاء صومه **وقال** صلى الله عليه وسلم للمصائم فرجتان
فرحة عند الافطار وفرحة عند لقاء ربه **وقال** صلى الله
عليه وسلم لكل شئ باب وباب العبادة الصوم **وقال**
صلى الله عليه وسلم نوم الصائم عبادة **وروى** ابو
هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل
رمضان فتحت ابواب الجنة وغلقت ابواب النار وصعد
الشياطين ونادى يا باغي الخير هلم ويا باغي الشر
اقصر **وقال** وكيع في قوله تعالى كلوا واشربوا هنيئا بما

اسلفكم في الايام الخالية هي ايام الصيام اذ تركوا فيها الاكل
والشرب انتهى

الترهيب في الصيام

والنقل من كتاب احياء علوم الدين عن انس عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال خمس يفطرن الصائم الكذب
والغيبة والنميمة واليمين الكاذبة والنظر بشهوة **وجاء**
في الخبر ان امرأتين صامتا على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاجهدهما الجوع والعطش من آخر النهار حتى
كادتا تتلفا فبعثتا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يستا ذناه في الافطار فارسل اليهما قدحا وقال صلى الله
عليه وسلم قل لهما قيا فيه ما اكلتما فقادت احداهما نصف
دما عبيطا ولحما عريضا وقادت الاخرى مثل ذلك حتى
ملأتاه فعجب الناس من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم
ها تان صامتا عما احل الله لهما وافطرتا على ما حرم
الله عليهما فعدت احداهما الى الاخرى فجعلتا يغتابان
الناس فبينما اكلتا من لحومهم **ومنه** ايضا قال
ابي ابي بصير رحمه الله في سنن المصنف والسامع شريكا في الائمة
في الصيام عليه السلام ثم من صائم ليس له من صومه
الجوع والعطش فقبل هو الذي يفطر على الحرام وقيل
في الزينة من الطعام الحلال ويفطر على لحوم الناس
نهيبة عنه وعرام من هو الذي لا يحفظ جوارحه عن الانام

ومن ايضا اعلم ان الصوم ثلاث درجات صوم العموم
وصوم الخصوص وصوم خصوص الخصوص اما صوم العموم
فهو كفي البطن والفرج عن قضاء الشهوة كما سبق تفصيله واما
صوم الخصوص فهو كفي السمع والبصر واللسان واليد والرجل
وسائر الجوارح عن الاثام واما صوم خصوص الخصوص فصوم
القلب عن الهمم الدنية والافكار الدنيوية وكفه عما سوى الله
عز وجل بالكلية انتهى النقل

الترغيب في القيام

والنقل من فتاوى الرملي **بتل** عن قام ليلة القدر هل يتوقف
حصول ثوابه المذكور في الحديث على علمه بها كما قاله النووي
ام لا **فاجاب** بانه قد قال شيخ الاسلام الشهاب ابن حجر
اختلفوا هل يحصل الثواب المترتب عليها لمن اتفق انه قامها
وان لم يظهر له شيء او يتوقف ذلك على كشفها والى الاول
ظهر الطبري والمهلب وابن المقري وجماعة والى الثاني ذهب
الاكثر ويدل له ما وقع عند مسلم في حديث ابي هريرة بلفظ من
يقم ليلة القدر فيوافقها وفي حديث عبادة عند احمد من
قامها ايمانا واحتسابا ثم وفقت له قال النووي معنى يوافقها
ان يعلم انها ليلة القدر ويحتمل ان يكون المراد يوافقها في نفس
الامر وان لم يعلم هو ذلك **قال** ابن حجر وتفسير الموافقة بالعلم
بها هو الذي ترجح في نظري ولا انكر حصول الثواب الجزيل لمن
قام لا بتعاقب ليلة القدر وان لم يعلم بها وانما الكلام على حصول

الثواب المعين الموعود بها انتهى والراجح من حيث المعنى الاول
فقد قال المتولي يستحب التعبد في كل ليالي العشر حتى يحوز الفضيلة
ببقيتين اهـ ويمكن الجمع بينهما بحمل الاول على حصول ذلك الغفران
والثاني على زيادة حصول الثواب الموعود به ونحوه انتهى

الترهيب من التقصير في التراويح وغيرها من الصلوات كما
والنقل من الاحياء وغيره **قال صلى الله عليه وسلم** من صلى صلاة
لوقتها واسبغ وضوءها واتمركوعها وسجودها وخشوعها
خرجت وهي بيضاء مسفرة تقول حفظك الله كما حفظني
ومن صلى لغير وقتها ولم يسبغ وضوءها ولم يتم ركوعها
ولا سجودها ولا خشوعها خرجت وهي سوداء مظلمة تقول
ضيعك الله كما ضيعتني حتى اذا كانت حيث شاء الله لفت كما
يلق الثوب الخلق فيضرب بها وجهه **وقال صلى الله عليه**
وسلم شر الناس سرقة الذي يسرق من صلاته **وقال ابن**
مسعود وسلمان رضي الله عنهما الصلاة مكيال فمن اوفى
استوفى ومن طغف فقد علم ما قال الله في المطفئين انتهى
وقال صلى الله عليه وسلم اسوء الناس سرقة الذي يسرق
من صلاته قالوا كيف يسرق من صلاته قال لا يتم ركوعها ولا
سجودها **وقال صلى الله عليه وسلم** لا صلاة لمن لا يقيم
صلبه في الركوع والسجود **وقال صلى الله عليه وسلم**
لا ينظر الله الى صلاة عبد لا يقيم فيها صلبه
الترغيب في التلاوة بادائها الواجبة والمندوب

والترهيب في التلاوة بغير ذلك

قال في الجزرية والاختصاص بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن فهو آثم **وقال** في نهاية المفيد وقد ثبتت فرضية بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا **قال** البيضاوي اي جوده تجويدا وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم سمي قارئ القرآن بغير تجويد فاستقام وهو مذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه انتهى ملخصا **وقال** الامام النووي في الاتقان وما يتعين ويؤكد الامر به احترام القرآن من امور قد يتساهل فيها بعض القارئيين فمن ذلك اختيار الصلح واللفظ والحديث في خلال القراءة وليمثل امر الله تعالى قال الله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون **ونقل** الامام الحفني عن بعض اشياخه الغاربيين بالله ان شرب الدخان في مجلس القرآن يخشى منه سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى **وقال** الشيخ ابن حجر في فتاويه يحرم مس المصحف باصبع عليه ريق اذ يحرم ايصال شيء من البصاق الى شيء من اجزاء المصحف انتهى **وقال** الامام الغزالي في الاحياء قال بعض العلماء ان العبد ليتلو القرآن فيلعن نفسه وهو لا يعلم يقول الالعة الله على الظالمين وهو ظالم نفسه الالعة الله على الكاذبين وهو منهم **قال** انس ابن مالك رضي الله عنه رب تالي القرآن والقرآن يلعنه اه **وقال** بعض السلف ان العبد ليفتح سورة قصير

عليه الملائكة حتى يفرغ منها وان العبد ليفتح سورة
فتلعه الملائكة حتى يفرغ منها فقيل وكيف ذلك فقال اذا
احل حلالها وحرّم حرامها صلت عليه والا لعنته ٥

ح ت

نسأل الله تعالى حسنها في نذب التكبير في اواخر السور عند
ختم القرآن قال الشيخ ابن حجر في فتاويه ولا فرق في نذب
التكبير بين المصلي وغيره فقد نقل ابو الحسن السخاوي بسنده
عن ابي يزيد القرشي قال صليت بالناس خلف المقام بالمسجد
الحرام في التراويح في شهر رمضان فلما كانت ليلة الجمعة كبرت
من خاتمة الضحى الى آخر القرآن في الصلاة فلما سلمت التفت
فاذا بابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه
فقال احسنت احسنت احسنت السنة ومن افق به وعمل به في التراويح
شيخ الشافعية في عصره ابو الشنا محمود بن جملة الامام والخطيب
بالجامع الاموي بدمشق والامام الحافظ المتقن شيخ القر في عصره
ابو الخير محمد بن محمد الجزري الشافعي ورايت انا غير واحد من
شيوخنا يعمل به ويأمر من يعمل به في صلاة التراويح ووقع
لبعض الشافعية من المتأخرين الانكار على من كبر في الصلاة
فرد ذلك عليه غير واحد وشنعوا عليه في هذا الانكار قال
ابن الجزري في اواخر النشر والعجب ممن ينكر التكبير بعد ثبوت
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين وغيرهم انهم

ملخصاً من فتاوى الشيخ ابن حجر وسأل الشيخ العلامة ابوبكر
 بن احمد العفيف الشيخ عبدالعزيز الرمزي ما لفظه ذكر الأئمة
 القراء وغيرهم استحباب التكبير من الضمى إلى آخر القرآن سواء
 في الصلاة وخارجها وسواء الإمام والمأموم والمنفرد وعلى
 نذبه للمأموم فهل يندب له الجهر به كأمامه كما في سؤال الرحمة
 والاستعاذة كما قاله النووي في شرح المذهب أو لا يندب
 له الجهر به فإن قلتم لا يندب له فما الفارق بين المسئلتين
 فأجاب بقوله قال الإمام الزركشي رحمه الله تعالى والمتجه
 أن الإمام يجهر بسؤال الرحمة والاستعاذة من العذاب أي
 في الجهرية بخلاف المأموم والمنفرد فإن أصم له الإمام
 فينبغي للمأموم الجهر بهما لتنبه الإمام على قياس ما يأتي
 في التامين انتهى قال الشيخ في شرح العباب وبما بحثه من
 ندب الجهر بذلك للإمام صرح به في المجموع وجعله أصلاً
 مقيساً عليه الجهر بالقنوت انتهى فأفهم تصريحه بذلك ..
 للإمام عدم نذبه للمأموم وعليه في قياس التكبير للمأموم
 فلا يندب له الجهر به إلا أن أصم له الإمام للعلة المذكورة
 وحاصل ما نقلناه في هذه المسئلة من كلام الأئمة أن
 التكبير في أو آخر السور مستحب في الصلاة وخارجها للإمام
 والمأموم والمنفرد وكذا الجهر به للإمام وأما المأموم فعلى
 ما افق به الشيخ عبدالعزيز الرمزي لا يسن له الجهر بالتكبير
 لقياسه التكبير على سؤال الرحمة الذي نص عليه الشيخ الزركشي

في عدم نذب الجهرية للماموم وفي شرح المختصر للشيخ ابن حجر
 ان سؤال الرحمة ونحوه يجهريه الأمام والماموم قال كما في المجموع
 هذا فان صح ان عمل السلف من العلماء المشهورين المعترين
 الجهر للمامومين في التكبير المذكور فالقدوة بهم والله سبحانه
 وتعالى اعلم وهذا آخر ما نقلناه من كلام الأئمة في هذه
 الرسالة جعلها الله الكريم نافعة ومقبولة بفضلته وجوده
 انه ارحم الراحمين آمين سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا
 اله الا انت استغفرک واتوب اليک سبحان ربك رب العزة
 عما يصفون وللسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين

م
 وكان الفراغ من طبعا في او ايل شهر شعبان المكرم ١٣٣١ سنة

واحد	م
م	م
م	م

